مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٩٤**

الخميس، ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوكن
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربارليتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	غابون	السيد ميسوني
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيدة أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيلينغهام
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَان

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

الاستراتيجية الشاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2011/114)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الاستراتيجية الشاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2011/114)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي إثيوبيا، إريتريا، إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، إيطاليا، تايلند، تركيا، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، الدانمرك، السودان، السويد، الصومال، طاجيكستان، الفلبين، قطر، كينيا، مصر، النرويج واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب برئيس وزراء الحكومة الانتقالية للصومال، دولة السيد محمد عبد الله محمد، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى طاولة المجلس.

اصطحب السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوغستين بي. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وباسم المجلس، أود أن أرحب بالسيد ماهيغا، الذي يشترك في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من مقديشو.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بوبكار ديارا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأنوه بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي-مون، ووزير شؤون أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، معالي السيد هنري بيلينغهام، في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/114، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، تتضمن ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

تشمل قضية الصومال السلام والأمن في القرن الأفريقي والقارة الأفريقية والعالم بأسره. لقد تحقق، في السنوات الأخيرة، بفضل الجهود المشتركة للصومال والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، تقدم صوب تسوية قضية الصومال. لكن لا تزال هناك تحديات جسيمة. وتهدف هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن إلى حث المجتمع الدولي على مواصلة إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة الصومال ووضع استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن والتنمية في الصومال، وتنفيذها.

أعطي الكلمة الآن للامين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين، لي باو دونغ، على عقد هذه الجلسة وحشد المجتمع الدولي من أجل قضية الصومال خلال هذه الفترة الحرجة. وأتمنى له كل التوفيق بصفته رئيس مجلس الأمن. وأثمن قيادته.

وأود أيضا أن أشكر دولة رئيس وزراء الصومال محمد عبد الله محمد على مشاركته في جلسة اليوم. كما أود أن أنوه اشتراك معالي الوزير هنري بيلينغهام من المملكة المتحدة، وكذلك السيد بوبكار ديارا، الممثل الخاص للصومال لدى الاتحاد الأفريقي، الذي أشكره على كل إسهاماته.

يسعدني أننا تمكنا من عقد هذه الجلسة بمشاركة ممثلي الخاص، أوغوستين ماهيغا، الذي يشترك معنا عبر التداول بالفيديو من الصومال. إنني ممتن لإسهاماته وإسهامات موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الموجهة إلى المحافظة على مضي العملية السياسية قدما. كما أشكر موظفينا في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على عملهم الدؤوب، وعلى مساعدتهم التي قدموها في الإجلاء الطبي للقوات، وبخاصة في الأسابيع القليلة الماضية.

إن الوضع في الصومال يتطلب اهتماما عاجلا. والمكاسب العسكرية التي حققتها الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الاتحاد الأفريقي هي مكاسب هشة. والحالة الإنسانية مترديه، ولا يزال العنف مستفحلاً. ومن المرجح، على ضوء المطالبات بالحكم الرشيد والحياة الكريمة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، أن تزداد توقعات الجمهور في الصومال أيضا. فإنْ بدأنا العمل الآن، فيمكننا أن نعزز المكاسب الأخيرة، وأن نضع الصومال على مسار أكثر وعداً.

وفي القتال العنيف الذي اندلع في الآونة الأخيرة، قدَّم العشرات من حفظة السلام الشجعان، التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي من بوروندي وأوغندا، أرواحهم في سبيل قضية السلام. وهناك أيضا ارتفاع في أعداد المصابين بين المدنيين. لقد تحدثت مع الرئيسين نكورونزيزا وموسيفيني معرباً عن امتناني لالتزامهما المتواصل تجاه الصومال. كما قدمت التعازي لعائلات الضحايا.

لقد نجحت الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في توسيع خط المراقبة في مقديشو. وفتحت الحكومة الاتحادية الانتقالية، وحليفها تنظيم أهل السنة والجماعة، جبهات جديدة في جنوب الصومال وانتزعت السيطرة على مدن رئيسية كانت تخضع في السابق للجماعات المسلحة. ويجب علينا مساعدتهم للحفاظ على هذه المكاسب من أجل استعادة الأمن وتقديم الخدمات الأساسية والمعونات الإنسانية والدعم لتحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار. ومثل هذه التحسينات لشعب الصومال، وللآلاف من المشردين داخليا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية لها أهمية حاسمة في استدامة المكاسب العسكرية التي تحققت بصعوبة.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية تبليان بلاء حسناً على الصعيد العسكري. بل كان يمكن للبعثة أن تكون أكثر فعالية لو توفّر لها المزيد من الموارد، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر، ودعم الاستخبارات والرقابة والاستطلاع. ويجب على المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم الدعم حتى النهاية. وهناك فجوات مهمة في حزمة الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي وجوانب عجز كثيرة في الأصول والمعدات العسكرية. إنني أناشد الدول الأعضاء أن تزيد مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبعثة وأن تقوم بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات والبلدان المساهمة بقوات.

ويجب علينا أيضا تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من بلوغ كامل عددها المأذون به. وبناء قوة تتمتع بالحيوية يتعلق بتوفير أعداد الجنود بقدر ما يتعلق بتوفير الأصول التي تدعمهم. وهذا من شأنه أن يمكّن الحكومة الاتحادية الانتقالية من زيادة الرقعة الواقعة تحت سيطرتها، وتعزيز الروابط المباشرة بين الحكومة ومواطنيها، والنهوض بالحوار السياسي والمصالحة. كما سيجعل من الممكن للأمم المتحدة أن توسّع وجودها في الصومال.

وفي الوقت ذاته، يجب أن ترتفع المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى مستوى التحدي على الصعيد السياسي، وعلى صعيد شؤون الحكم، وفي مجال تحقيق الاستقرار. ويجب أن تشكل الأهداف السياسية الواضحة إطاراً للأهداف العسكرية. وأمام المؤسسات الاتحادية الانتقالية في مجموعها فرصة لتوطيد سلطتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، لكن هذه الفرصة قد لا تدوم. ويجب على هذه المؤسسات أن تعثر على وحدة الهدف. وينبغي أن تكون تلك الروح هي القوة الدافعة وراء المحادثات بشأن نهاية الفترة الانتقالية الحالية، والفصل التالي من مستقبل الصومال. ويمكن أن يكون للخلافات بشأن المرحلة الانتقالية تأثير سلبي على الحالة الأمنية وجهود تحقيق الاستقرار، بما في ذلك مصير الأفراد المدربين حديثا من القوات الصومالية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون أي تمديد للفترة الانتقالية مستحَقاً. وينبغي أن يكون التركيز على تحقيق المهام المعلقة للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك العملية الدستورية. وبناء الدستور أمر بالغ الأهمية لأنه يوفر قاعدة تقوم عليها المصالحة الوطنية. وسوف تمكن العملية في النهاية الصوماليين من تحديد مصيرهم، والإطار الذي يريدونه لحكمهم، واختيار زعمائهم بأنفسهم. وينبغي أن تكون هذه العملية مفتوحة وشاملة. وقد ظل ممثلي الخاص، السيد ماهيغا، يعمل على تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل.

كما ظل يعمل بشكل وثيق مع مختلف زعماء العشائر والزعماء الدينيين لتوسيع عملية المصالحة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات جيبوتي.

ولا تزال القرصنة قبالة سواحل الصومال تشكل تهديدا خطيرا ومتناميا. وقد تحرك المجتمع الدولي للقضاء على القرصنة وتقديم الجناة للعدالة. وأرحب بتحسن تقاسم المعلومات والتنسيق، فضلا عن نشر أصول كبيرة عسكرية وغير عسكرية. بيد أن عدد الهجمات في تزايد، والقراصنة يوسّعون انتشارهم الجغرافي. وقد سلّط التقرير الأخير (S/2011/30، المرفق) لمستشاري الخاص المعني بالمسائل القانونية المتصلة بأعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، السيد جاك لانغ، الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة. ويجب علينا أن نقوم بإعداد استجابة متكاملة تستند على ثلاث ركائز، هي: الردع، والتنمية، والأمن.

وفي الآونة الأخيرة، قام كل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية، بإعادة تنشيط عملية كمبالا، وهي عبارة عن آلية للحوار تجمع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأرض الصومال، وبونتلاند، وغيرها من السلطات الإقليمية. وآمل أن يواصل هذا المنتدى المهم اجتماعاته على مدار السنة.

ويساورني القلق أيضا إزاء الجفاف الذي بدأ يضرب الصومال. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن الجفاف أدى إلى تشريد نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص خلال الشهرين الماضيين. والكثيرون يتجهون إلى المناطق الحضرية بحثا عن المساعدة. وفي منطقة هيران وسط الصومال، يعاني ٧٠ في المائة من السكان من حالة متأزمة. ولم يوزَّع الغذاء منذ أن اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق عملياته هناك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى الجفاف، تجبر الأعمال العدائية الناس على الفرار من منازلهم وقراهم. ووفقا للمفوضية، فقد بلغ عدد الصوماليين المسجلين أسبوعياً في مخيمات داداب المكتظة باللاجئين في كينيا نحو ٢ ٥٠٠ شخصاً طوال الأسابيع القليلة الماضية. وقبل القتال والجفاف، كان ذلك العدد أقل من ٤٠٠. وقد سجلت مقديشو معدلاً رهيباً العام الماضي عندما أُبلغ عن ٧ ٦٠٠ شخص لديهم جروح من جراء الأسلحة – وهو أعلى معدل في أكثر من عقد من الزمن. واستمر ذلك الاتجاه المقلق هذا العام، إذ أُبْلِغ عن أكثر من ١ ٠٠٠ إصابة من جراء الأسلحة في مستشفيات المدينة منذ كانون الثاني/يناير.

ويسعى النداء الإنساني للصومال لهذا العام إلى جمع ٥٢٩ مليون دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة. وحتى الشهر الماضي، لم يتوفر إلا ربع ذلك المبلغ. وقد خصص منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ ١٥ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وخُصِّص مبلغ ٥٠ مليون دولار إضافي من التمويل الجماعي للاستجابة للجفاف. لكن إنْ فشل موسم الأمطار التقليدي الطويل في شهر نيسان/أبريل، فسوف تتدهور الحالة أكثر. ولا يشكل عدم كفاية التمويل العقبة الوحيدة، إذ تنقصنا أيضاً إمكانية الوصول إلى مناطق النزاع وانعدام الأمن، حيث الاحتياجات أكبر.

إن الصومال بحاجة ماسة إلى مساعدتنا. فهو يواجه مستويات من العنف، وظروف الطقس السيئ، وانعدام الأمن، وهذه مصاعب تهتز من وطأتها حتى البلدان القوية. لقد أحرزت بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية بعض التقدم، لكنهما بحاجة إلى المزيد من الدعم. فإن قمنا بتعزيز المكاسب العسكرية، ووفرنا الإغاثة الإنسانية، وحققنا تقدماً على الصعيد السياسي، فسوف نتمكن من وضع الصومال على مسار يفضي به إلى مزيد من الاستقرار والسلام. لكن إنْ فشلنا، فسوف تواجهنا أزمة إنسانية متفاقمة، وحالة أمنية متدهورة، وتهديد أشد للسلام والاستقرار الإقليميين.

وأرحب بقرار مجلس الأمن الذي يأذن بنشر مزيد من القوات في الصومال، وكذلك بتركيز المجلس على الحالة اليوم. ولكن بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية تحتاجان إلى ما هو أكثر من مستويات القوات المأذون بها. فهما بحاجة إلى قوات ومعدات فعلية وتعزيز القدرات. والشعب الصومالي بحاجة إلى رؤية تحسن حقيقي وملموس. وهو بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والاستقرار السياسي وعملية دستورية تمنح الأمل.

فلنفعل كل ما في وسعنا لجعل ذلك ممكنا. ومن خلال العمل معا والتفكير في المستقبل، بوسعنا تهيئة الظروف التي يمكن للصوماليين في ظلها قيادة بلدهم للخروج من العنف باتجاه مستقبل متحرر من الفاقة والخوف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لدولة السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

السيد محمد (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أقف أمام هذه الهيئة اليوم لتقديم تقرير عن النجاح الذي حققته المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك حكومتي، خلال أول ١٠٠ يوم لها في السلطة، وكذلك التحديات المقبلة ونحن نقترب من نهاية السنة السابعة للنظام الاتحادي الانتقالي للحكم في بلدنا. وأقف أمام المجلس اليوم لتقديم معلومات مستكملة حول التقدم الذي أحرزناه والتحديات التي نواجهها والاستراتيجيات التي نأمل أن نطبقها للتخفيف من تلك التحديات.

وكما ذكرت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6467)، ووفقا لما هو منصوص عليه في خارطة الطريق، فإن الأولويات الخمس لحكومتي هي تحسين الأمن وتعزيز المصالحة وإنجاز المهام الانتقالية – بما في ذلك الانتهاء من عمليتنا الدستورية – والتصدي للأزمات الإنسانية وتعزيز الحكم الرشيد.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني العميق وخالص تقديري للدعم المستمر للصومال من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. وذلك الدعم الثابت أمر في غاية الأهمية لجهودنا الرامية إلى تخليص الصومال من عدوه اللدود، حركة الشباب، التي تشكل جزءا من شبكة إرهابية عالمية واسعة. وعلى وجه الخصوص، فإننا ممتنون للغاية للشبان والشابات الذين يشكلون قوات الاتحاد الأفريقي. وهؤلاء الشبان والشابات، الذين ينتمون إلى أوغندا وبوروندي، يضحون بحياتهم من أجل الصومال. ونثني على الذين جادوا بأرواحهم ونعرب عن حزننا لفقدهم. ونحن ممتنون لتضحياتهم التي لا تقدر بثمن إلى الأبد.

وأود أن أقول بعبارات لا لبس فيها إن حكومتي هي الشريك الملتزم وذو المصداقية للمجلس في دحر عدونا المشتركين، وهما تحديداً، حركة الشباب والخروج على القانون – وأقصد بذلك القرصنة. وتحرز قواتنا وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حاليا تقدما ملموسا في استعادة أجزاء كبيرة من الأراضي من العدو في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك عاصمة الدولة مقديشو والمناطق المحيطة بها، كما هو مبين في الخارطة التي قدمتها. وبينما نحشد الشعب الصومالي وراء هذه النجاحات الأمنية ونمضي قدما في تنفيذ خارطة طريقنا الواضحة في الشهور القليلة المقبلة، فإننا على ثقة بأننا سنحقق أهدافنا في إخضاع معظم أنحاء جنوب الصومال لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونرى أنه ببلوغ ذلك الهدف، سنقترب كثيرا من إنجاز المهام الانتقالية المنصوص عليها في دستورنا الاتحادي.

ونحن في خط الدفاع الأول ضد شرين، وهما تحديدا، آفة القرصنة ووباء الإرهاب. ويتعين علينا هزمهما في المنبع، وهو ما يتطلب التعاون بيننا وبين المجتمع الدولي. وتتطلب محاربة هذين الشرين التوأم صلابة أخلاقية وإرادة سياسية قوية من جانبنا، نحن الصوماليين، والتزاما ودعما قويين من قبل المجتمع الدولي. وعلينا أن نفهم أن الخروج على القانون هو السبب الجذري والأرض الخصبة على السواء لكل من الإرهاب والقرصنة، مقترنا بالفقر والبطالة وما يتخلل ذلك من تعصب وتلقين عقائدي ديني.

وقد رأينا مؤخرا الوجه الإنساني للقرصنة عندما قتل القراصنة الذين لا يعرفون الرحمة أربعة أمريكيين أبرياء. وقلوبنا مع أحبائهم. وآفة القرصنة لا يمكن هزمها في أعالي البحار. وحلها يكمن في استعادة سيادة القانون في الصومال ومساعدة المجتمعات المحلية الساحلية على إيجاد سبل عيش بديلة. وعلاوة على ذلك، فإن هاتين العلتين لا تعملان جنبا إلى جنب فحسب، ولكنهما تتعلمان من بعضهما بعضا. ولن نُفاجأ إذا بدأ عناصر تنظيم القاعدة في الصومال في اختطاف الناقلات في أعالي البحار واستخدامها كأسلحة فتاكة، كما فعلوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فلماذا يزعج المرء نفسه باختطاف طائرة صغيرة عندما يكون بوسعه اختطاف ناقلة؟

خلال المائة يوم الماضية، عكفت حكومتي الجديدة، التي تضم ١٨ وزيراً من التكنوقراط من داخل وخارج البلد، على تغيير المشهد السياسي واكتسبت احترام مواطنينا وشركائنا في المجتمع الدولي. ونحن نعكف تماما وبقوة على تنفيذ الحكم الرشيد لتحسين قدرتنا وتنفيذ خريطة طريقنا الوطنية، والتي تتضمن ما يلي.

بخصوص المساءلة والشفافية في الإدارة المالية، حددنا، للمرة الأولى، تدابير ستعزز تحصيل الإيرادات العامة من كل من ميناء ومطار مقديشو، وهما الهيئتان الحكوميتان الرئيسيتان المدرتان للدخل في القطاع العام، وكذلك توزيع الأموال العامة. ومنذ ذلك الحين تحسين عمليات تحصيل الإيرادات العامة تحسنا كبيرا، وذلك تماشيا مع الميزانية السنوية للدولة لعام ٢٠١١ التي وافق عليها البرلمان والحسابات المُراجعة لعام ٢٠١٠، والتي قدمت إلى شركائنا الدوليين.

وبخصوص فرقة عمل مكافحة الفساد، وبعد أكثر من ٢٠ عاما من غياب الدولة، أصبح الفساد في الصومال مرضا متوطنا حيث أصبحت سرقة الأموال العامة نشاطا يجري القيام به دونما خجل. وفي ظل هذه الخلفية، فإن فرقة عمل مكافحة الفساد تدبير رادع أساسي وضروري لوضع حد لإساءة التصرف في الأموال والسلع والممتلكات العامة وسوء استخدامها. وكنت أنا وأعضاء حكومتي أول الموقعين على هذه القواعد والإجراءات لمكافحة الفساد، وذلك لإرسال رسالة مفادها أن هذه الحكومة تنتهج سياسة عدم التسامح مطلقا بشأن الفساد وممارسات الماضي المروعة.

وبخصوص تعزيز تقديم الخدمات، لا بد من تمكين وإعادة بناء قدرات المؤسسات الحكومية للوصول إلى مواطنينا. وبعض النجاحات التي تحققت في هذا الصدد تشمل السلامة والأمن العامين وتوفير خدمات صحة عامة جديدة أو تحسينها وفتح مدارس جديدة وتركيب وحدات إنارة جديدة في الشوارع وخدمات التنظيف وجمع القمامة.

وبخصوص القطاع الأمني، فإنه مع تحسن إنارة الشوارع ودوريات الشرطة التي تجوبها ليلا ونهارا، أصبحت المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في مقديشو أكثر أمانا بكثير، وهو ما يدل عليه تزايد الحياة الليلية في الشوارع. ويتمثل عنصر حاسم آخر في استراتيجيتنا الأمنية في الإصلاح الجاري للخدمات. وتركز هذه الجهود الإصلاحية على توفير الخدمات اللوجستية والأدوات والمعدات الضرورية، فضلا عن دفع الرواتب في موعدها.

وأود أو أؤكد على الحاجة الملحة إلى نشر قوات الاتحاد الأفريقي الإضافية وعددها ٠٠٠ ٤ فرد، والتي وافق عليها مجلس الأمن لتعزيز الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقلال.

وتتمثل أولوية هامة بنفس الدرجة لحكومتي في إعداد برنامج فعال وذي مصداقية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل. وبعد ٢٠ عاما من الصراع المستمر، فإن الكثير من شبابنا لم يشهدوا التعايش السلمي طوال حياتهم.

واستعادة ثقتهم بالمجتمع والحكومة وإدماجهم من جديد في مجتمعاتهم المحلية مهمة طويلة الأمد يجب علينا أن نستهلها على الفور. ولقد صممنا وسيلة لاجتذاب ومساعدة أعداد متزايدة من الشباب المنشقين عن حركة الشباب. ولبلوغ تلك الغاية نسعى أيضا إلى إيجاد الوسائل الفعالة لمواجهة الجهود الرامية إلى إشاعة التطرف المدمر للأرواح التي تبذلها الجماعات المتمردة، لا داخل الصومال فحسب وإنما في صفوف الجاليات الصومالية المشتتة في مختلف أنحاء العالم. وهذا أمر حاسم بصورة مطلقة إذا أردنا أن نكسب قلوب وعقول شبابنا وأن نؤمن لهم المستقبل.

وفيما يتصل بعملية التطور الدستوري فقد شرعنا، في مسعانا إلى إصلاح نموذج الحكومة الاتحادية الانتقالية، في تنفيذ عملية أثمرت عن وضع مشروع الدستور، بمساعدة من شركائنا الدوليين. وسعيا إلى تسريع تلك العملية تم استحداث هيئة دستورية مستقلة ولجنة برلمانية دستورية ووزارة بمجلس الوزراء تعمل جميعها بهمة من أجل تنسيق الجهود بشأن مشروع الدستور ووضع اللمسات الأخيرة

عليه والتوصل إلى توافق الآراء الضروري داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية والجمهور الصومالي.

وفيما يتصل بالمصالحة والاتصال بالجمهور نتفق جميعا على أن المصالحة وحل الصراع على مستويات البلدات والمناطق والوطن بأسره يشكلان حجر زاوية السلام والأمن في وطننا. وبتلك الروح تواصل حكومتي الانخراط في جهود حل الصراع وتيسيرها من خلال الحوار والوسائل السلمية.

ويتجلى ذلك في المنجزات المحققة من البعثتين الوزاريتين الموفدتين إلى المناطق الوسطى في الـ ١٠٠ يوم الأخيرة. فقد نجحت الأولى في وقف الحرب الساخنة بين قبيلتين في جالمودوج وبونتلاند، ونجحت الثانية في وقف الحرب بين قبائل جالمودوج وهيمان وهيب. وإن اتفاقنا مع حركة أهل السنة والجماعة ثابت ويجري تنفيذه؛ وستبقى تلك الحركة جزءا لا يتجزأ من الحكومة الحالية. واسمحوا لي أن أسلط الضوء مرة أخرى على أن قوات حركة أهل السنة والجماعة والقوات الحكومية تنفذ حاليا عمليات أمنية مشتركة في أجزاء عديدة من البلد وقد حققت نتائج باهرة.

وفيما يتصل بالمساعدة الإنسانية، ومع توسع العمليات الأمنية وانتشار الجفاف الذي يقصم الظهر في كل أنحاء البلد، حدثت زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المشردين داخليا. ففي مقديشو وحدها انتقل ما يصل إلى ٨٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وإننا نلتمس من المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة طبية وغذائية عاجلة لمساعدة الأشخاص المشردين داخليا. ونحن بدورنا، بالإضافة إلى فتح مرافق الميناء والمطار في مقديشو، نسعى إلى فتح ممرات جديدة على امتداد حدودنا، لا سيما في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلد.

من هذا الوصف الموجز لخارطة الطريق التي نهتدي بها يتضح أنني شخصيا ومجلس الوزراء الذي أترأسه نمتلك الإرادة والالتزام ببناء مؤسسات الدولة اللازمة للوفاء بالمتطلبات الأساسية لمواطنينا. وما فتئنا نكسب قلوب وعقول السكان الصوماليين. فقد بينت دراسة استقصائية أجرتها مؤخرا دار الإعلام الصومالية، وهي منظمة إعلامية محلية مستقلة، ونُشرت نتائجها هذا الشهر، أن ٧٥ في المائة من السكان الذين جرى استفتاؤهم في مقديشو أعربوا عن امتعاضهم الشديد تجاه حركة الشباب وعقيدتها المتطرفة. ومن بين المشتركين اعترف ٧٠ في المائة بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية تبذل جهدا جهيدا لفتح قنوات الاتصال مع المناطق وجماعات المعارضة. وبينت الدراسة، أخيرا، أن ٧٥ في المائة من المشتركين ذكروا أنهم يعتبرون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الاتحاد الأفريقي أصدقاء للشعب الصومالي. وهذا يختلف اختلافا شديدا عن وجهة نظر عامة الناس التي كانت سائدة قبل أشهر قليلة فحسب.

وبالنسبة إلى المسائل الانتقالية، ستنتهي الفترة الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس. ولئن كانت فترة السبع سنوات للحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية قد تخللتها النجاحات والإخفاقات على السواء، فإن بعض التقدم قد تحقق. مع ذلك، فإنني حضرت هنا اليوم لتأكيد مشاوراتنا الجارية بصفتنا شركاء ذوي مصلحة مشتركة في التوصل إلى توافق الآراء على إطار العمل اللازم لفترة ما بعد الفترة الانتقالية.

أولا وقبل كل شيء، وبحسب ما تم تأكيده في جلسة مجلس الوزراء المعقودة في مقديشو في ٧ آذار/مارس، أيدت السلطة التنفيذية وأقرت ما يلي: أولا، الإنهاء الرسمي لولاية الحكومة الاتحادية الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١، وفقا للميثاق؛ ثانيا، إجراء انتخابات رئيس البرلمان والنواب في تموز/يوليه ٢٠١١؛ ثالثا، انتخاب رئيس الجمهورية في آب/أغسطس ٢٠١١؛ رابعا، إعطاء الحكومة الجديدة الوقت الكافي للوفاء بمهام الفترة الانتقالية

المتبقية، بما فيها المصادقة على الدستور واستحداث مفوضية الانتخابات؛ خامسا، البدء بإصلاح النظام البرلماني على الفور تمشيا مع جهود الإصلاح الجارية للسلطة التنفيذية والقطاع الأمني؛ سادسا، تنصيب حكومة تصريف أعمال من قبل الزعامة الجديدة للانتقال بالبلد إلى مرحلة الدولة الدائمة.

ختاما، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزامنا تجاه شعبنا وتجاه المجتمع الدولي. وأتعهد أمام المجلس بأننا سنسترد السيطرة على أراضينا وسنسترد هويتنا وكرامتنا من المتطرفين. وإننا لن نتنازل عن مصالح أمتنا أو مستقبل أطفالنا. وسنفعل كل ما يقتضيه الأمر لاستعادة مركزنا كدولة تحمي حدودها من الأعداء، الأجانب والمحليين، وتنهي كل أشكال القرصنة الدولية، وتحمي مواطنيها، وتخلق أمة تنعم بالسلام داخليا وتتمتع بالسلام مع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر رئيس الوزراء محمد على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد بوبكر ديارا.

السيد ديارا (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد جان بنغ، أشكركم، السيد الرئيس، على توجيه الدعوة إلينا لموافاة المجلس بإحاطة إعلامية عن الحالة في الصومال، والأهم، للمساهمة في المناقشة الجارية حول وضع استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال. كما أود أن أنقل مشاعر أسف السيد جان بنغ واعتذاره لعجزه عن الحضور شخصيا في مناقشة اليوم. وقد طلب الرئيس بنغ مني أن أبلغكم، السيد الرئيس، بأفضل تمنياته لكم بالنجاح أثناء رئاستكم للمجلس.

اسمحوا لي أن أبدأ بتكرار تقدير الاتحاد الأفريقي لرئيس المجلس وللأمين العام ولجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على اهتمامهم والتزامهم بمعالجة الحالة في الصومال. وما عدد وتواتر المناقشات المكرسة للصومال إلا شهادة واضحة على ذلك. والشهادة البليغة الأخرى تتمثل في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، وفي معالجة الحالة في الصومال على وجه التحديد. وما فتئت تلك الشراكة تتمخض عن نتائج إيجابية ملموسة. وإننا نقدرها خير تقدير.

رغم دعم المجلس ورغم بعض النتائج الإيجابية المحققة، فإن الحالة في الصومال تظل حافلة بالتحديات. وسأبدأ بالحالة السياسية. فمع اقتراب الترتيبات الانتقالية الحالية من نهايتها في ٢٠ آب/أغسطس، وكون مهام انتقالية حساسة، مثل اعتماد مشروع الدستور، ما زالت معلقة، فإن الحالة السياسية في الصومال وصلت إلى مفترق طرق حاسم.

وتلبية للحاجة إلى ترتيب لما بعد الفترة الانتقالية، أقر مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية السادسة عشرة القرار الذي اتخذته جمعية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في دورتها الاستثنائية بشأن الصومال، بتمديد فترة عمل البرلمان الاتحادي الانتقالي لإتاحة الفرصة لشعب الصومال لمعالجة ما تبقي من النظام السياسي. وتمشيا مع هذا القرار، وافق البرلمان في ٣ شباط/فبراير، على قرار بتمديد فترة ولايته لمدة ثلاث سنوات أخرى.

ونحن نقوم، متضافرين مع الهيئة ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بتوجيه جميع الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، من خلال عدة أشياء، منها خاصة ، أولا، إجراء انتخابات لرئيس البرلمان ولرئيس الجمهورية؛ وثانيا، إدخال إصلاحات برلمانية لتعزيز مشروعية البرلمان الاتحادي الانتقالي وشموله؛ وثالثا، إقامة نظام سياسي جديد. وسنظل، جنبا إلى جنب مع الهيئة والمكتب، مشاركين في متابعة عملية اعتماد دستور جديد للصومال في غضون أقصر فترة ممكنة.

وعلى الجبهة العسكرية، على مدى الأسبوعين الماضيين، قامت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي يزيد قوامها الآن على ٠٠٠ ٨ جندي، بتغيير الصورة على أرض الواقع في مقديشيو. إذ سيطرت قوات الحكومة، بدعم من قوات البعثة ، على المواقع الرئيسية في شمال غرب مقديشيو، بما فيها مبنى وزارة الدفاع السابقة، الذي كان يعمل بمثابة القاعدة اللوجستية وقاعدة العمليات الرئيسية لحركة الشباب. وهذه المكاسب هي آخر ما تحقق في سلسلة من عمليات التقدم المطرد التي تحققها قواتنا منذ صيف العام الماضي.

وأود أن أعرب من جديد عن تعازينا لأسر جنودنا البواسل الذين دفعوا حياتهم ثمنا خلال تلك العمليات الأخيرة، وفي الوقت ذاته، لأكرر الإعراب عن تقديرنا لحكومتي بوروندي وأوغندا على التزامهما ونشرهما لمزيد من القوات في الصومال تحت قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي.

وبعد تلك المكاسب، من دواعي سروري أن أبلغ مجلس الأمن بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية الآن تسيطر سيطرة فعالية على حوالي ٦٠ في المائة من مقديشيو. وتتحكم الحكومة الآن تحكما تاما في سبعة أحياء من مقديشو. ومن الأهمية بمكان أن حوالي ٨٠ في المائة من سكان المدينة الذين يبلغ عددهم مليوني نفس يعيشون في المناطق التي وقعت تحت سيطرة الحكومة وقواتها الصومالية.

وما زالت الحالة الإنسانية سيئة للغاية. وساعد على مزيد من تفاقمها المجاعة التي سببها الجفاف. كذلك تواصل حركة الشباب العمل في انتهاك صارخ لجميع أعراف المجتمعات المتحضرة كافة. فهم لا يستهدفون الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالهاونات والأجهزة المتفجرة البسيطة الصنع والهجمات الانتحارية فحسب، بل يستخدمون أيضا المدنيين الأبرياء كدروع بشرية، في انتهاك بشع للقانون الإنساني؛ ويعوقون تدفق المعونة الإنسانية إلى السكان الذين بحاجة إليها ويديمون الحصار على السكان، الذين هم الآن رهائن لأيديولوجيتهم.

وعلى الرغم من المكاسب التي سجلناها في الصومال، يجب أن أؤكد أن جماعة المعارضة المسلحة، الشباب، ما زالت تقاتل من أجل طرد الحكومة من الصومال لكي تواصل صب الإرهاب على الشعب الصومالي، بل وخارج حدوده، كما فعلت العام الماضي في كمبالا، أوغندا. وتشكل الحالة في الصومال تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين. ومن ثم يلزم أن يضطلع المجتمع الدولي باستجابة قوية إزاءها.

واسمحوا لي لذلك في هذا الظرف بأن أعبر عن بعض خواطري لينظر فيها المجلس وهو يناقش وضع استراتيجية شاملة للسلام والأمن في الصومال. وتستند هذه التوصيات إلى استراتيجية الاتحاد الأفريقي، التي تجمع بين الركيزتين السياسية والأمنية.

أما الركيزة السياسية لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي فمحورها الحاجة إلى دعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وفي ظروف العملية الانتقالية الراهنة، يرى الاتحاد الأفريقي أن هذه المؤسسات بحاجة إلى الدعم المتواصل من بعثة الاتحاد. وسوف يساعدها ذلك فيما تبذله من جهود لتلبية طموحات السكان، كما أنه سييسر إنهاء الترتيبات الانتقالية الراهنة ويفسح المجال لنظام جديد بحلول شهر آب/أغسطس.

وأما الركيزة الأمنية لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي فهي وسيلة لبلوغ الهدف السياسي الذي أشرت إليه من فوري. وهي تشتمل على الإجراءات اللازمة لتعزيز مستويات قوات البعثة، انطلاقا من المفهوم المنقح للعمليات الذي استرشد به قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد

الأفريقي في نهاية اجتماعه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وهو يقتضي نشر ٢٠ ٠٠٠ جندي في أنحاء الصومال و ١٢ ٠٠٠ جندي في مقديشيو على وجه الخصوص.

ويرمي هذا الإجراء إلى تمكين الاتحاد من تحقيق ثلاثة أهداف سياسية وعسكرية عريضة. ويتمثل الهدف الأول في النهوض بالمناخ الأمني في مقديشيو والمناطق المحيطة بها. ويتمثل الهدف الثاني في تهيئة بيئة مواتية لزيادة المشاركة السياسية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات الصومالية الخارجة عن نطاق عملية السلام، بما فيها جماعات المعارضة المسلحة والإدارات الإقليمية والمحلية في أنحاء البلد، والانتهاء من إعداد الدستور الجديد. ويتمثل الهدف الثالث في تهيئة بيئة مواتية لتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات العامة للسكان المعوزين في مقديشو.

والأهداف السياسية والعسكرية التي ذكرتها قابلة للتحقيق بدعم من المجتمع الدولي، وبصفة خاصة من خلال استمرار المجلس في تقديم دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونرحب بالتأكيد بدعم المجلس، على النحو المفصل في قراره ١٩٦٤ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠. غير أن الاتحاد يلتمس بشكل عاجل دعم المجلس بطرق أخرى إضافية. وبالإشارة تحديدا إلى الأخذ بنهج شامل، يود الاتحاد الأفريقي أن يؤكد مجددا الطلبات التي قدمها إلى المجلس مفوض السلام والأمن بمفوضية الاتحاد، السفير لامامرا، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

فأولا، يطلب الاتحاد الأفريقي من المجلس أن يواصل تقديم دعمه لمؤسسات الصومال الاتحادية الانتقالية وقواتها الأمنية، بطرق منها توفير التدريب المتخصص والمعدات والمبادرات اللازمة لتلبية الاحتياجات من الرعاية.

ثانيا، يطلب إلى المجلس تعزيز مجموعة الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الممولة عن طريق الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، وذلك على أساس القوام الجديد المأذون به مؤخرا، وعمل الترتيبات لتسديد تكاليف المعدات المملوكة للقوات، بما فيها المعدات الصغيرة والكبيرة، ودفع مكافآت الجنود بمعدلات الأمم المتحدة لكفالة الدعم الكافي والثابت والمستدام للبعثة.

ثالثا، يطلب الاتحاد الأفريقي من المجلس أن يأذن بالقيام بعمليات بحرية أمام ساحل الصومال لتوفير مزيد من الدعم المباشر والملموس لبعثة الاتحاد. ويمكن أن يتخذ هذا الدعم شكل عمليات للردع البحري والمراقبة الجوية لمنع دخول عناصر أجنبية إلى الصومال، أو رحلات جوية وشحنات لتسليم الأسلحة والذخيرة للجماعات المسلحة داخل البلد التي تنفذ هجمات على الحكومة والبعثة وعلى السكان الصوماليين.

رابعا، نطلب إلى المجلس أن يكفل التنفيذ الفعال للجزاءات ضد جميع الذين يعرقلون عملية السلام والمصالحة في الصومال، وبصفة خاصة من خلال الدعم المالي والمادي واللوجستي للجماعات التي تشن هجمات على الحكومة والشعب الصومالي والبعثة.

خامسا، يطلب الاتحاد الأفريقي إلى المجلس أن يتناول مسألة القرصنة أمام سواحل الصومال على نحو شامل، بهدف التصدي الفعال للأسباب الكامنة وراءها وللتهديدات الأخرى التي لا تقل عنها خطورة وتؤثر على أرزاق الصوماليين ورفاههم، ولا سيما الصيد غير القانوني والتخلص من المواد والنفايات السامة أمام ساحل الصومال.

وأخيرا، يطلب الاتحاد الأفريقي إلى المجلس أن يعزز المساعدة الإنسانية للصومال وبخاصة للتخفيف من حدة المعاناة الحالية للسكان من جراء المجاعة.

وأود أن أختتم بياني مكررا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، تقديرنا لمجلس الأمن على جهوده الدؤوبة والمتواصلة والشجاعة لتسوية الحالة في الصومال. والاتحاد الأفريقي يدرك ويقدر تقديرا كاملا دعم المجتمع الدولي للصومال. وقد تبقت لنا بضعة أشهر على انتهاء الفترة الانتقالية. وخلال الأشهر القادمة، نحتاج إلى المزيد من الدعم. وما نفعله، ومتى وكيف نفعله في معالجة الحالة في الصومال أمر حيوي الأهمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ديارا على بيانه.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة ٤ دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتوزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد بلنغهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لهذه الفرصة لمناقشة الحالة في الصومال في هذا الوقت الهام. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، ديارا، ورئيس الوزراء محمد عبد الله فارماجو على إسهاماتهم الممتازة في هذه المناقشة.

وحكومة المملكة المتحدة تعتبر الصومال أولوية رئيسية. وهذا هو سبب حضوري هنا اليوم. وأتقدم بجزيل الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تيسير هذه المناقشة. وإذ استمعت إلى المناقشة حتى الآن، فقد أدهشتني رغبتنا المشتركة في إنهاء ٢٠ عاما من عدم الاستقرار الذي جلب صراعا وكارثة إنسانية لشعب الصومال وهدد شعوب المنطقة وما وراءها بالقرصنة والإرهاب. ويسرني أن الأمين العام قد أشار إلى القرصنة وضرورة القيام بعمل عاجل؛ وأعتقد جازما أن تقرير جاك لانغ موضع ترحيب بالغ (S/2011/30، المرفق).

وفي الأسابيع الأخيرة، رأينا مدى صعوبة الحالة في الصومال تحديدا. وأود أن أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على ما تفعله نيابة عنّا، وعن شعب الصومال خصوصا. وأنضم إلى الآخرين في الإشادة بجنود البعثة الشجعان على مهنيتهم وتفانيهم في أعمالهم الناجعة ضد فساد حركة الشباب وطغيانها الوحشي. وأود أن أعرب عن تقديري، بصفة خاصة، لحكومتي أوغندا وبوروندي على التزامهما، كما أعرب عن خالص التعازي لأسر من فقدوا أرواحهم في القتال مؤخرا. إن بسالة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وما حققته من مكاسب إقليمية تذكرنا بأن البعثة تحتاج إلى دعمنا وإرشادنا.

وكما أشار الأمين العام، فإن هذه المكاسب هشة حقا. فالأمر لا يتعلق بصد هجمات المتمردين فحسب، بل وبحماية المدنيين قدر المستطاع، وبما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي. وقد اتخذ مقر القوات مؤخرا خطوات لتحسين قدرة البعثة على حماية المدنيين. ونرحب بذلك، وإن كان لا بد من بذل المزيد من الجهد لضمان توفير موارد كافية للبعثة كيما تواصل تحقيق المكاسب. وبالمناسبة، أود أيضا أن أعرب عن الارتياح للمكاسب التي تحققت في جنوب البلد.

ويسرني أن أعلن أن المملكة المتحدة ستخصص عما قريب إسهاما غير مشروط بمبلغ ٣ ملايين دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأدعو البلدان المانحة الأخرى إلى تقديم إسهامات غير مشروطة مماثلة.

ومن الواضح أنه لا يوجد حل بسيط لعدم الاستقرار في الصومال. والجهود العسكرية وحدها لن تجلب سلاما

دائما. إننا نحتاج إلى عملية سياسية شرعية وشاملة للجميع، بما يسمح لكل الصوماليين المناهضين للعنف بأن يقوموا بدور بناء في مستقبل بلدهم. ونشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مواصلة العمل معا من أجل وضع استراتيجية سياسية وعسكرية منسقة من شأنها أن تحقق منافع حقيقية للشعب الصومالي.

وفي غضون ستة أشهر، في آب/أغسطس ٢٠١١ تحديدا، يفترض أن تنتهي الفترة الانتقالية. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث فراغ سياسي، ولا يمكننا أيضا أن نواصل العمل كالمعتاد. والجهود الأخيرة الرامية إلى تمديد الفترة الانتقالية أحاديا بدون أي إصلاح ذي مغزى أو دستور لم تحظ بتوافق في الآراء، ومن شأنها الإضرار بشرعية المؤسسات الاتحادية الانتقالية وبمصداقيتها، فحسب. ويقلقني أن أسمع عن تعديل آخر للحكومة الاتحادية الانتقالية، حيث يشير ذلك إلى أن التناحر السياسي الداخلي يتقدم على المصالحة وتقديم الخدمات للشعب الصومالي في أولويات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

والمملكة المتحدة ترى أنه ينبغي ألا يكون هناك تمديد للمؤسسات الاتحادية الفيدرالية بدون إصلاحات تجعلها أكثر تمثيلا وشرعية ومساءلة أمام الشعب الصومالي. ويتعين إجراء مشاورات واسعة النطاق داخل الصومال ومع المجتمع الدولي بشأن ما ينبغي أن يلي الترتيبات الحالية. وقد أثلجت صدري التحسينات المختلفة في الخدمات التي عددها دولة السيد فارماجو، ولكن ينبغي البناء عليها. ولذلك، أشجع الجميع، وتحت قيادة الممثل الخاص ماهيغا، على العمل بمزيد من الفعالية مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية ومع الحكومات في المنطقة والإدارات المحلية من أجل التوصل إلى ترتيب سياسي جديد وأكثر شمولا.

والمملكة المتحدة تؤيد أوغستين ماهيغا تماما في جهوده للتفاوض على سبيل للمضي قدما. ويسعدني أنه سيشارك في هذه المناقشة وأنه يستمع إلى ما يدور فيها.

إن الحالة الإنسانية البائسة في الصومال، التي تفاقمت بفعل الجفاف، تؤكد الحاجة إلى القيام بعمل متضافر لكفالة مستقبل أكثر استقرارا للشعب الصومالي. وأثني على العمل الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية وأشجع على تقديم مزيد من الدعم للجهود الإنسانية للأمم المتحدة والجهود الإنسانية الثنائية في الصومال.

وعام ٢٠١١ يصادف انقضاء ٢٠ عاما منذ انهيار الدولة الصومالية. وبالنسبة للعديد من الصوماليين، ما زالت الحالة تبعث على اليأس، وقد اضطر الكثيرون إلى مغادرة ديارهم وأسرهم. ونشأ جيل من الأطفال الصوماليين دون أن يعرف سلاما، أو يذهب إلى مدرسة، أو تتاح له أبسط الفرص التي يعتبرها الكثير منا مسلَّمات.

ولكن، هناك بوادر مشجعة. فعلى المستوى المحلي، يعمل الصوماليون معا لإنشاء مناطق للاستقرار ونبذ أعمال التطرف والإرهاب والقرصنة. وأمامنا فرصة لمساعدة الصوماليين على الانطلاق من هذه المبادرات.

وأعتقد أن الصومال يقف عند مفترق طرق، بالمعنى الحرفي لهذه العبارة. فإذا تم الحفاظ على التقدم العسكري والسياسي الذي تحقق مؤخرا ونجحت المبادرات المناهضة للقرصنة – وأعتقد أن ذلك ممكن – سيكون المستقبل مشرقا. أما السيناريو البديل فهو قاتم ويبعث على الاكتئاب الشديد. وعلينا أن نحول دون ذلك. وهذا سيتطلب منا العمل معا. وأرى أن علينا جميعا مسؤولية العمل، والمملكة المتحدة ستضطلع بدورها.

السيد ميسوني (غابون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفدي أن يرحب بمبادرتكم، سيدي، بعقد

هذه المناقشة بشأن تنفيذ استراتيجية شاملة للسلام والأمن في الصومال. كما أود أن أشكر الأمين العام والسيد بوبكر ديارا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأرحب بحضور دولة السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الصومال والسيد هنري بلنغهام.

في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١، سنشهد انتهاء الفترة الانتقالية في الصومال. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لإعادة السلام في ذلك البلد، ما زال هناك العديد من التحديات التي يتعين مواجهتها. وفي ضوء الصورة التي رُسِمت لنا اليوم، يرى وفدي أن وضع استراتيجية شاملة في الصومال تندرج فيها الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية سيكون الحل الأنجع لتحقيق تسوية دائمة للأزمة في ذلك البلد.

ونحن نتشاطر الشواغل التي أثيرت فيما يتعلق بالحالة السياسية في الصومال. فيتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية مواصلة توسيع قاعدتها السياسية، وقد أحطنا علما بالجهود التي أكد عليها رئيس الوزراء. ولا بد من ترسيخ عملية المصالحة بقوة أكبر. ويبقى الدستور الجديد يمثل أولوية. والتقدم البطيء في هذه المجالات إنما يغذي عدم اليقين السائد، الأمر الذي يتطلب من السلطات التحلي بالمزيد من الإرادة السياسية والالتزام.

وغابون تتشاطر الرغبة في رؤية عمل حكومي أنجع على أرض الواقع. وينبغي أن يكون هدف الحكومة الأول الانتهاء من العملية الدستورية، فهي مفتاح استكمال العملية السياسية. ومن المهم بالقدر نفسه استكمال المهام الانتقالية الأخرى، ولا سيما تقديم الخدمات الأساسية للشعب الصومالي الذي ما زال يتحمل العبء الأكبر للأزمة. وأعتقد أيضا أن من أولويات الحكومة الاتحادية الانتقالية تعزيز الاتساق بين المؤسسات الواقعة تحت سلطتها. إننا نعتقد أن القرار الانفرادي الذي اتخذه البرلمان مؤخرا بتمديد ولايته لفترة ثلاث سنوات أخرى ربما يمثل انحرافا عن هذه الفكرة.

ومن نقطة الانطلاق هذه، يهيب وفدي بجميع الأطراف الانتهاء في أسرع وقت ممكن من وضع ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية وفقا لاتفاق جيبوتي الذي ما زالت غابون تلتزم به. وتحقيقا لذلك الغرض، يدعم بلدي التوصل إلى حل توافقي يكفل شرعية الترتيبات السياسية القائمة، وفي الوقت ذاته يضمن سيطرة القوات الصومالية الجاري تدريبها.

ويقتضي المضي قدما في الصومال بتعزيز الاستراتيجية السياسية والعسكرية على حد سواء بغية تحسين الوضع الأمني في الميدان في المقام الأول. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يقدم الثناء المستحق لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على ما تبذله من جهود لا تكلّ لكفالة الأمن، كما يتجلى من تحقيق التحسن الملحوظ في الحالة في مقديشو. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن تضامنه مع أوغندا وبوروندي على التضحيات الجسام التي قدمها البلدان لاستعادة السلام والاستقرار في الصومال.

وما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تواجه العديد من التحديات في الميدان. وتوجد هناك حركات تمرد، بما في ذلك حركة الشباب، التي لا تزال تشكل تهديدا حقيقيا. وعليه، بات أمرا ملحا أن يقوم المجتمع الدولي بوضع حد للتمويل غير المشروع لتلك الحركات وكذلك لمدها بالرجال والأسلحة التي تتلقاها على الحدود. ولذلك، لا بد من تعزيز آلية الجزاءات التي وضعها مجلس الأمن من خلال التأكيد على التدابير المستهدفة.

وبالمثل، بات ضروريا بشكل متزايد تعزيز قدرات العمليات لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعليه، ينبغي للمجلس أن يبذل قصارى جهده لمتابعة التوصيات

الواردة في القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠)، وخاصة فيما يتعلق بإرسال ٤ ٠٠٠ جندي إضافي. كما يتعين عليه كفالة فعالية القوات سواء في الانتشار أو في التمويل. وستكون تلك التدابير أساسية فيما يتعلق بالحالة الهشة في الميدان. وعلاوة على ذلك، علينا أن نتذكر أن النقص في التمويل الذي يمكن التنبؤ به للبعثة والتخلف عن تسديد المبالغ المستحقة المتعلقة بالمعدات التي في حوزتها يجعلان البعثة أقل قدرة على تنفيذ ولايتها.

وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي على الحاجة إلى الأخذ بالاعتبار التوصيات التي قدمها الاتحاد الأوروبي هنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الهادفة إلى تعزيز فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي في الميدان. ومن المناسب، كذلك، أن تزيد البلدان المانحة مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ بغية دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن الحالة الإنسانية في الصومال تزداد سوءا. وبدون اتخاذ إجراءات قوية من جانب المجتمع الدولي، سوف يستمر الجفاف والأعمال القتالية في التسبب بالمزيد من الخسائر في الأرواح. وفي ضوء ذلك، يحث وفدي شركاء الصومال على القيام بالمزيد من حشد المساعدات وتقديمها لمن يحتاجون إليها في الصومال. وخلال القيام بهذه العملية يجب أن يكون المجلس قادرا على ضمان امتثال الأطراف للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما الالتزام بحماية المدنيين، والامتناع عن استخدام القاصرين في القتال، وكفالة حرية انتقال العاملين في حقل المساعدات الإنسانية.

ولا يسع المرء أن يتناول الحالة في الصومال بدون التعرض للتهديد الخطير الذي تمثله القرصنة. إننا نشاطر التقييمات والاستنتاجات الواردة في تقرير جاك لانغ (S/2011/30، المرفق) عن هذه المسألة. وأود التذكير بأن وفدي أكد دائما على ضرورة معالجة القرصنة بالترادف مع التهديدات الأمنية في بر الصومال. وفي ضوء ذلك، فإننا ندعم المبادرة لاعتماد استراتيجية شاملة.

ومن المنطلق ذاته، فإننا نشيد بقيام المكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال باعتماد استراتيجية إقليمية مشتركة. إن طابع الترابط بين التحديات الواجب التصدي لها على المستويات السياسية والأمنية والإنسانية يبرر هذه الاستراتيجية الشاملة التي ندعمها جميعا.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيصدره مجلس الأمن في ختام هذه المناقشة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على عقد مناقشة اليوم. كما تعرب ألمانيا عن امتنانها لملاحظات الأمين العام الواضحة والغنية بالمعلومات. ويسعدني بشكل خاص حضور رئيس الوزراء عبد الله محمد وممثل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير ديارا، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام، صديقنا السيد أوغستين ماهيغا، الموجود معنا عن طريق وصلة الفيديو من مقديشو. وأود أن أتقدم بالترحيب الحار لسعادة السفير بيلينغهام، وزير شؤون أفريقيا في المملكة المتحدة.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي لاحقا.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية فريدة عن مواجهة التحديات الجسام في الصومال. وتؤيد ألمانيا العمل المستمر والمركز للمجلس بشأن الصومال، بالتعاون الوثيق مع الأطراف الإقليمية الفاعلة، ولا سيما مع شركائنا في الاتحاد الأفريقي.

لقد طال أمد الصراع في الصومال أكثر مما ينبغي. فاجتذب البلد الأنشطة الإرهابية الدولية ووفر أرضية خصبة

للقرصنة. إنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولكن في المقام الأول، فإن التكلفة البشرية التي يمثلها لا يمكن قبولها. وتذكرنا تلك التكلفة البشرية بمسؤولياتنا الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة، كاللاجئين والنساء والأطفال. فما زال هؤلاء يتحملون القسط الأكبر من العنف. ويساورنا القلق حيال الضيق الشديد في الحيز الإنساني. إننا ندعو جميع الأطراف في البلد إلى كفالة الوصول بلا معوقات للمساعدات الإنسانية وكفالة سلامة موظفي المعونة الإنسانية. وندعو ،كذلك، إلى التنفيذ الفوري لجميع استنتاجات الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح في الصومال.

وإذ تفصلنا خمسة أشهر عن نهاية الفترة الانتقالية، فقد بات ملحا تشجيع اتباع استراتيجية سياسية واضحة لإنجاز المهام الانتقالية المتبقية. ويجب علينا جميعا – مجلس الأمن، والأطراف الفاعلة في الصومال، والبلدان المجاورة وكل أصحاب المصلحة – أن نواصل تضافر الجهود من أجل تحقيق تقدم ملموس.

وتكرر ألمانيا تأكيد دعمها الكامل لاتفاق جيبوتي. ويتعين على الحكومة الصومالية أن تركز الآن على استكمال عملية وضع الدستور، والتواصل مع حركات التمرد من خلال الحوار، حيثما أمكن ذلك وكان مجديا، وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب الصومالي. ويجب أن تتوقف المؤسسات الانتقالية عن المنازعات السياسية الداخلية. فهي المسؤوله أمام شعبها. ويجب أن تتجنب القيام بأعمال انفرادية، مثل قيام البرلمان الانتقالي مؤخرا بتمديد ولايته.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للشعب الصومالي وللمؤسسات الصومالية، وبخاصة المؤسسات الأمنية، لكي تعمل على تحقيق الاستقرار في الصومال. ويتعين علينا، حيثما أمكن، أن نستكشف السبل لإيصال دعمنا إلى تلك المناطق الصومالية التي تنعم بالاستقرار والأمن النسبيين، بما في ذلك أرض الصومال وبونتلاند. وينبغي لنا أيضا أن نحث على تعزيز التعاون بين تلك المناطق والحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو. كما أننا نرى بأن هناك حاجة إلى المشاركة من جانب الإدارات المحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني ككل. فنحن نشعر بأن تقاليد وخبرات تلك المجتمعات يمكن أن تقدم فوائد كبيرة للعملية السياسية في الميدان. وفي المنظور الأبعد، فإن توثيق التعاون فيما بين جميع الأطراف الفاعلة من شانه تحسين فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشمل ما يتجاوز تلك المناطق، وخدمة لمصلحة البلد بأسره.

وينبغي معالجة القرصنة النابعة من الصومال بطريقة شاملة. ويتعين على الأمم المتحدة والأطراف الدولية الأخرى مواصلة الجهود المشتركة في هذا المجال. وستواصل ألمانيا مشاركتها الفعالة في تلك الجهود.

وأود أن أنتقل الآن إلى تناول بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إننا نكرر تأكيد دعمنا الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي وللبلدان المساهمة بقوات في البعثة ونتطلع إلى نشر قوامها الكامل في المستقبل القريب، وفقا للقرار ١٩٦٤ (٢٠١٠). وتقوم ألمانيا والاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات الواسعة النطاق للبعثة وللبلدان المساهمة بقوات. وقد قدمت ألمانيا مؤخرا مساعدة كبيرة بالمعدات للوحدات البوروندية في البعثة بقيمة تتجاوز خمسة ملايين دولار. ونحن ندعو الجهات المانحة الأخرى للانضمام إلى جهودنا المشتركة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ومما يبعث على الإعجاب لدى ألمانيا العمل المحترف والناجح الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات التابعة للاتحاد للوفاء بالمهمة الشاقة التي تضطلع بها. ونشكرها على تفانيها ونشعر

بالتشجيع للتقدم المحرز على أرض الواقع، في مقديشو وخارجها. وقد أحزننا جدا الإصابات الأخيرة التي وقعت في صفوف الجنود التابعين للبعثة.

أما نقطتي الأخيرة فتتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في الصومال. إن ألمانيا تشجع الأمم المتحدة على السعي جاهدة من أجل تعزيز وجودها في الصومال وخاصة في مقديشو، كما أوجز ذلك الأمين العام في أحدث تقرير له. ونرحب بالجهود التي يبذلها مؤخرا مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والفريق القُطري التابع للأمم المتحدة في هذا الصدد. إذ أن وجود معزز للأمم المتحدة في الميدان يمكن أن يسهم في زيادة الانخراط المباشر مع مختلف الجماعات، مما يسهم في إيجاد حل سياسي في الصومال.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الصين على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الصومال والتي سوف تطلق عملية للتأمل في الطرق الكفيلة باستقرار البلد وتحقيق السلام، حيث أن ولاية المؤسسات الاتحادية الانتقالية توشك على الانتهاء. أود أيضا أن أشكر السيد ماهيغا والسيد ديارا ورئيس وزراء الصومال على مساهماتهم. كذلك أؤيد البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

إن الحكومة الانتقالية، والفصائل والمليشيات الحليفة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد شنت هجوما على المتمردين التابعين لحركة الشباب. ونرحب بالجهود والتضحيات التي تقدمها الوحدات العسكرية المشاركة وبما حققته من نجاح عملي في مقديشو وفي جنوب الصومال. ومن الجدير ذكره أن القوات الأوغندية والبوروندية تضطلع بمهمتها بشجاعة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقدمت تضحيات كبيرة في الأسابيع الأخيرة. أما فرنسا من جانبها فقد تولت القيام بالنقل والعناية بالجنود الجرحى في بعثة الاتحاد.

إن ذلك الهجوم سيسهم في إضعاف المتطرفين وضمان إحلال الأمن في جزء شاسع من الأراضي الصومالية وفي العاصمة. ومهما يكن من أمر، لا يمكن أن يكمن الحل في النهج العسكري في حد ذاته؛ إذ لا بد من أن يكون ذلك جزءا من استراتيجية سياسية أوسع. ومن هذا المنطلق، لا يسعنا إلا أن نسلِّم بأن التقدم المحرز حتى الآن غير كاف.

إن المؤسسات الاتحادية الانتقالية أذكت لهيب التنافسات المؤسسية الضارة. وهي غير قادرة على زيادة تمثيلها، ولم يكن بوسعها توفير الحد الأدنى من الخدمات اللازمة للناس. ومع ذلك لا بد لنا من الترحيب بالمبادرات الأولوية للحكومة الجديدة. فقد قدمت الميزانية إلى البرلمان، وتم الإعلان عن توفير الأمن للمدنيين بوصفه غاية ذات أولوية، وتعززت مكافحة الفساد، وتُدفع حاليا المرتبات لموظفي الخدمة المدنية. وهذا تقدم هام يجب علينا التسليم به، ويجب تأكيده بمرور الزمن.

ونحتاج إلى استراتيجية سياسية جديدة في الصومال. فما هي الأولويات الواجبة لتلك الاستراتيجية؟ أولا، تحديد الإطار المؤسسي، إذ أنه ليس بوسع الدولة الاستمرار في وضع انتقالي. ولتحاشي الافتقار إلى إطار مؤسسي في آب/أغسطس، لا بد للسلطات الصومالية من أن تفرغ من إعداد الدستور وإقراره. إن المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وبصورة خاصة البرلمان، يجب إصلاحها ليتسنى تمثيل جميع أصحاب المصالح في المجتمع الصومالي، وفقا لاتفاق جيبوتي وعلى أساس إجراء أشمل حوار ممكن مع جميع الأطراف، يضم الإدارات الإقليمية، وممثلي المجتمع المدني والمليشيات المستعدة للتخلي عن العنف.

وتماشيا مع ذلك، نشجب القرار الانفرادي الذي اتخذه البرلمان الانتقالي لتمديد ولايته. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا على العمل الذي يضطلع به في

مجال المشاورات ونشجعه على تنشيط الآليات المتفق عليها في اتفاق جيبوتي. ويجب إعادة إطلاق أي حوار مع الأقاليم – بونتلاند بوجه الخصوص – ومع المجموعات الحليفة، بمن فيها حركة أهل السنة والجماعة.

أما الأولوية الثانية، فيجب أن تتمثل في الأمن وتقديم الخدمات الأساسية للسكان الصوماليين. ويتعين على السلطات الصومالية أن تحدد أهمية ذات أولوية للعمل لصالح الشعب. ويجب أن يترجم الدعم المقدم إلى المؤسسات الانتقالية إلى منجزات ملموسة من جانب الشعب الصومالي.

فكيف يمكن تحقيق هذه الأهداف؟ أولا، سيكون دور الأمم المتحدة محوريا. فتعزيز وجود دائم ومتماسك للأمم المتحدة سيكون لازما في مقديشو. ونهيب بوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وزع مواردها على جناح السرعة لخدمة الناس في الأقاليم المتاح الوصول إليها. ويجب أن يأخذ عمل الأمم المتحدة شكل منجزات محددة يستفيد منها الشعب الصومالي؛ ولا يزال يتعين فعل الكثير في هذا المجال.

وندرك أيضا عدم توفر الموارد لدى الحكومة الصومالية. والدعم المالي من المجتمع الدولي، كما حض عليه رئيس الوزراء، يجسد حاجة عملية في السياق السياسي، ولا بد من أن يكون وشيكا. وأخيرا، لكي تتحقق الشراكة بين المؤسسات الصومالية والمجتمع الدولي، يمكن رسم خريطة طريق مشتركة تركز على أهداف المؤسسات الصومالية والأمم المتحدة، بما في ذلك وضع جدول زمني. فهذه الأداة من شأنها أن تمكن من وضع إطار عمل متماسك واستراتيجي ومتفق عليه بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. ومن الجوهري المتابعة المنتظمة لذلك. ولا بد من أن يقترن دعم المجتمع الدولي للمؤسسات الصومالية بتحقيق نتائج محددة.

أود أن أختتم كلمتي بالتطرق إلى مسألة القرصنة. أن التقرير الذي قدمه السيد لانغ (A/2010/30، المرفق) يذكر بالحاجة الملحة إلى إيجاد حلول تتعلق بالمعاملة القضائية والجزائية للقراصنة. وبالنظر إلى ما يتأرجح في كفة الميزان بالنسبة للمجتمع الدولي والمنطقة، نرحب باعتزام الاتحاد الروسي القيام في المستقبل القريب بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن يهدف إلى تنفيذ المقترحات الواردة في التقرير سعيا إلى وضع الصومال في قلب آلية ترمي إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد شوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم، وقد استمعنا بعناية إلى تقييمه. إن تعقد الحالة العسكرية والسياسية وكذلك الحالة الإنسانية في الصومال يضفي درجة كبيرة من الإلحاحية على مهمة وضع استراتيجية دولية منسقة للتسوية. والدور الرئيسي في هذه العملية يجب أن تقوم به المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية.

إن المهمة ذات الأولوية تتمثل الآن في ضمان الأمن في الصومال. ولا بد من تحقيق انفراج كبير على الصعيدين العسكري والسياسي. وثمة حاجة بشكل خاص إلى زيادة ترسيخ وتعزيز الهياكل الدفاعية والأمنية في البلد. ولا تزال بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال تمثل عنصرا رئيسيا في استقرار الصومال. ونعرب عن تقديرنا لحكومتي بوروندي وأوغندا لكون الوحدات العسكرية التابعة لهما تشكل عصب البعثة.

يجب على المانحين والأمم المتحدة تقديم الدعم في الوقت المناسب، وبشكل يمكن التنبؤ به. ونؤيد العمل على جناح السرعة لزيادة حجم البعثة إلى المستوى المخطط له في القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠).

إن تعزيز الوجود العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقطاع الأمني في الحكومة الاتحادية الانتقالية

يهدف فوق كل شيء إلى حماية المدنيين وتفكيك القدرة العسكرية لحركة الشباب بوصفها عنصرا رئيسيا في تدمير الصومال. لذلك يتعين علينا سد القنوات الخارجية التي تقدم الدعم للفصائل الصومالية المسلحة. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل التركيز على المهمة المتمثلة في ضمان فرض أنظمة جزاءات فعالة تتضمن جزاءات هادفة، وينبغي أن تفرض تلك الجزاءات على أساس توفر معلومات موضوعية ودقيقة.

إن تحقق تسوية سلمية في الصومال سيتوقف إلى حد كبير على أبناء الشعب الصومالي أنفسهم. ويجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان أن يعزّزا قواعدهما الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق ضمان توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وأيضاً عن طريق إقامة اتصالات مع المعارضة البنّاءة، ومشاركة واسعة من السكان في مناقشة دستور الأمة المستقبلي، والبارامترات الآيلة إلى تحقيق التنمية في البلد بعد الفترة الانتقالية.

ونحن نؤيد عملية التوسع التدريجي لوجود الأمم المتحدة في الصومال، والتدابير المتخذة لتحسين التنسيق بين أنشطتها. ونثني على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص ماهيغا، ومن المهم في هذا السياق استمرار الأخذ في الاعتبار الظروف الأمنية التي يعمل موظفو الأمم المتحدة في ظلّها.

إن الحالة الإنسانية الصعبة القائمة في الصومال، وضآلة تمويل برامج المساعدة أمران يبعثان أيضاً على القلق. ونرحب بالجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية العاملة في ظل ظروف عسكرية وسياسية صعبة جداً.

وإن مشكلة القرصنة تزداد سوءاً. فالناس يلقون حتفهم على أيدي القراصنة، والتدابير الحالية لمكافحة القرصنة لا تواكب التطورات. ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات عاجلة وحاسمة لوقف المزيد من تدهور الوضع. وينوي الوفد الروسي في المستقبل القريب تقديم مشروع قرار جديد بشأن القرصنة يهدف إلى حل شامل لهذه المشكلة، بما في ذلك مسألة مكافحة الإفلات من العقاب الهامة جداً. ونحن نتوقع من أعضاء المجلس دعم مبادرتنا.

وبالعمل مع قيادة الصومال والشركاء الدوليين والإقليميين، سوف يستمر الاتحاد الروسي في العمل على تحقيق السلام المستقر في البلد استناداً إلى اتفاقات جيبوتي، ولما فيه مصلحة تعزيز الاستقرار والأمن في جميع أنحاء المنطقة.

السيد دان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جداً، والسعي إلى إجراء نقاش شامل عن الحالة في الصومال. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أشكر رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية محمد على ملاحظاته، والممثلَين الخاصَّين ماهيغا وديارا على مشاركتهما اليوم.

نيابة عن الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن خالص التعازي بالقتلى والجرحى الذين سقطوا في القتال الذي دار مؤخراً في الصومال ضد حركة الشباب وحلفائها. ففي الهجوم الجاري، يظهر حفظة السلام التابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية الاحتراف والتفاني والشجاعة. ونحن ممتنّون لهم. وأشيد بعزم والتزام حكومتي بوروندي وأوغندا اللتين تساهمان بقوات. ويحتاج المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهد لتلبية احتياجات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي من المعدات والموارد.

إن الحالة في الصومال، كما سمعنا هذا الصباح، لا تزال مثيرة للجزع. فسكان الصومال يواجهون حالة إنسانية متردية. ونشعر بقلق بالغ إزاء أنّ ٢,٤ مليون

صومالي تقريباً في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، ومعظمهم يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب – المناطق التي يتقلّص فيها الحيّز الإنساني. وقبل أكثر من عام، اضطّر برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق برامجه في الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب، بسبب التهديدات والمطالب ضد موظفيه. وقد طردت حركة الشباب العديد من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة.

وعدم القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية في ظل الأوضاع المتردية يعني أن أعداداً كبيرة إضافية من الصوماليين يطلبون اللجوء والمعونة في البلدان المجاورة. وتشيد حكومتي بالجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها، لأنها لا تزال توفّر الخدمات، في ظل ظروف صعبة، للمشردين داخلياً واللاجئين الصوماليين في كينيا، وجيبوتي، واليمن، وإثيوبيا، التي نشكر حكوماتها على حسن ضيافتها.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار التهديدات للسلام والأمن من المتطرفين الأصوليين والمجرمين والمفسدين الآخرين في الصومال. فعدم الاستقرار وانعدام الفرص الاقتصادية يواصلان تأجيج القرصنة قبالة سواحل الصومال، الأمر الذي يهدد ليس الشعب الصومالي والبحارة فحسب، وإنما استقرار المنطقة ككل. والقرصنة قبالة سواحل الصومال تعيق على نحو خطير إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية إلى المنطقة، والتجارة الدولية عبر المحيط الهندي، ورفاهية البحارة الذين يبحرون قبالة تلك السواحل. وفي الشهر الماضي، مثلما تمّ ذكره، فقدَ أربعة أمريكيين حياتهم على نحو مأساوي أثناء احتجازهم كرهائن من جانب القراصنة الصوماليين.

إن مستوى العنف الذي يمارسه القراصنة آخذ في التصاعد، ومدى عملياتهم آخذ في الاتساع. فتلك الاتجاهات مثيرة للقلق، ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس، بذل المزيد من الجهود لمواجهة هذا الوضع غير المقبول على الإطلاق، ليس عن طريق تعزيز الجهود الوقائية وتوطيد المساءلة القضائية فحسب، وإنما أيضاً عن طريق ملاحقة أولئك الذين يموّلون ويخطّطون وينظّمون أنشطة القرصنة. وفي هذا الصدد، استضافت الولايات المتحدة مؤخراً اجتماعاً مخصّصاً حضره المهتمون من أعضاء فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، بغية مواصلة استكشاف ما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لملاحقة أولئك الذين يستفيدون بصورة غير مشروعة من تلك الأنشطة الدنيئة. ونحث المجتمع الدولي بقوة على دعم تلك الأنشطة.

وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها البلدان العشرون، بما في ذلك العديد من أعضاء هذا المجلس، التي أنشأت دوريات بحريّة متعددة الجنسيات لتنفيذ عمليات لمكافحة القرصنة وحماية السفن. بالإضافة إلى ذلك، ولئن كنا ننظر في خيارات لضمان أن يواجه القراصنة العواقب القضائية، نأمل أن يستمر المجتمع الدولي في دعم وتعزيز البرامج القائمة المتعلقة بالملاحقة القضائية. ونرحب بالمساهمات التي قدمتها الأمم المتحدة وفريق الاتصال. ونأمل أن يعمل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، على كفالة أن تكون مختلف المبادرات التي يجري اقتراحها مكمّلة بعضها لبعض.

وفيما نمضي قدما، يجب أن تحظى القدرة على إيداع القراصنة في السجون بالتركيز الرئيسي من جانب هذا المجلس وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال على حد سواء. ومثلما أوضح المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية، جاك لانغ، في تقريره الشامل إلى المجلس

(S/2010/30، المرفق)، فإن هذه المسألة ستظل هامة بصرف النظر عن أي آلية نعتمدها.

إن العقبات التي تحول دون تحقيق الاستقرار في الصومال لا يمكن الاستهانة بها. ففي إطار النهج المزدوج المسار، تستمر الولايات المتحدة في دعم عملية جيبوتي والحكومة الاتحادية الانتقالية حتى ونحن نؤيد غيرهما من الكيانات المحلية والإقليمية في الصومال التي تسعى للسلام ونبذ الإرهاب، وهي على استعداد للعمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونشعر بقلق متزايد إزاء التناحر السياسي المتواصل وعدم إحراز تقدم في إصلاح الإدارة، وتوفير الخدمات الأساسية للشعب الصومالي، وإنشاء التحالف السياسي العملي القادر على الحكم وتحقيق الاستقرار في الصومال ككل.

ونحن نتوقع من الحكومة الاتحادية الانتقالية الاستفادة من أوجه التقدم التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغية إحراز تقدم نحو تحقيق مهامها الانتقالية وتوسيع نطاق التوعية في جميع أنحاء الصومال، وهو هدف حاسم في رأينا. كما نناشد الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تتخذ خطوات فورية لتحسين مؤسساتها وإجراءاتها المالية. ونتطلع إلى المزيد من أموال المساعدة التي يوفرها المجتمع الدولي، وتوفرها مصادر الدخل من قبيل ميناء مقديشو. وفي هذا الصدد، قدمت الولايات المتحدة المستشارين الماليين لوزارة المالية بغية المساعدة في المساءلة المتعلّقة بالإيرادات. وندعو الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى إجراء تحسين كبير في جهودها المعنية بالحكم وتوفير الأمن، وإلى إظهار التزام متواصل بتحقيق تلك الغاية.

وأخيراً، إن الولايات المتحدة لا تؤيد تمديد ثلاث سنوات للبرلمان الاتحادي الانتقالي من جانب واحد. وبالمثل، نحن نعارض أي تأكيد على التمديد للحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية إلى ما بعد آب/أغسطس ٢٠١١، في غياب خارطة الطريق الصومالية الواضحة بشأن كيفية تحوّل الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى حكومة تمثيلية في إطار زمني محدد.

ولتحقيق تقدم موثوق به، نعتقد أن الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان يجب أن يدخلا في مناقشات جادة مع الشركاء الإقليميين، والممثل الخاص ماهيغا، والداعمين الرئيسيين في المجتمع الدولي، بغية تحديد السبيل المعقول والواقعي للمضي قدماً. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن تقديرنا للعمل والقيادة المتواصلين اللذين يقوم بهما الممثل الخاص ماهيغا في هذا الصدد. ولا بد لنتيجة هذه العملية أن تنهض بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل واستراتيجية من أجل المصالحة وتحقيق السلام الدائم.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة السياسية والإنسانية والأمنية في الصومال ما زالت تشكل تهديدا كبيراً ليس للسلام والتنمية في الصومال فحسب، بل أيضاً للسلام الإقليمي والأمن العالمي. إن المجتمع الدولي يواجه حتى الآن الحالة في الصومال بطريقة مجزأة. لذلك، نرحب بمبادرة الرئاسة الصينية إلى عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، بغية بحث استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال. ونشكر دولة رئيس وزراء الصومال محمد عبد الله محمد، والأمين العام والسفير ديارا ممثل الاتحاد الأفريقي على بياناتهم. كما نشكر معالي السيد هينري بيلينغهام على رسالته اليوم ونقدر مشاركة الممثل الخاص للأمين العام السفير ماهيغا عن طريق الاتصال بالفيديو.

إننا نقترب بسرعة من نهاية الفترة الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس. ومن الأهمية بمكان أن تضاعف الحكومة الاتحادية الانتقالية، بمساعدة المجتمع الدولي، جهودها لإنجاز

المهام الانتقالية المتبقية. وسيتطلب هذا الأمر التنفيذ الكامل لعملية جيبوتي للسلام وخارطة الطريق لتنفيذ المهام الانتقالية المتبقية، ويجب توجيه جميع الجهود صوب إنجاز عملية وضع الدستور، والانفتاح على الأطراف غير المشاركة في عملية جيبوتي، والمصالحة السياسية. كما أن هذا الأمر سيتطلب وحدة المقصد فيما بين جميع مكونات القيادة السياسية الصومالية وهي تتناول هذه التحديات الجسام. وتظل الملكية الوطنية للنظام الذي سيقيمه الصومال في المستقبل أمرا حاسما لكفالة استدامة هذه العمليات.

ويرحب وفد بلدي ويؤيد تأييدا كاملا جهود الممثل الخاص ماهيغا للتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال ما بقي من الفترة الانتقالية وبشأن ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية. ونشجع الممثل على بدء مشاورات سياسية واسعة مع جميع أصحاب المصلحة في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. والطابع الشمولي لنظام الصومال في المستقبل يظل حاسما لكفالة استدامة هذه العمليات. وفي ذلك الصدد، يجب أن يشمل التقارب جميع أبناء الصومال الذين يرغبون في الإسهام في التوصل إلى حل سياسي في الصومال. وتضطلع صوماليلاند وبونتلاند وغيرهما من الكيانات المحلية بدور هام في العملية السياسية في الصومال جامعة.

وترحب جنوب أفريقيا باعتماد الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤخرا للاستراتيجية الإقليمية المشتركة. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز نهج مشترك فيما يتعلق بالتحديات السياسية والأمنية والإنسانية، ولمعالجة التحديات المؤسسية والمالية التي تؤثر على عملية السلام في الصومال وإدارة العملية الانتقالية التي تمر بها الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونعتقد أن هذه الاستراتيجية ستعزز الزخم لحشد الجهود من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين لدى إدارة العملية الانتقالية.

ونحن على اقتناع بأن نجاح الحكومة الاتحادية الانتقالية يرهن بقدرتها على تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية وتوفير الأمن لشعبها. والأحداث التي وقعت مؤخرا في أماكن أخرى تدل بوضوح على أن الأمن البشري هو مفتاح الاستقرار والتنمية المستدامة على الأجل الطويل. وبالتالي، فإن الجهود على المستوى السياسي يجب أن تكمل بإيصال الخدمات الأساسية إلى شعب الصومال. ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم كل ما يلزم من دعم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في ذلك الصدد. وهذا الدعم لن يعزز مصداقيتها وشرعيتها فحسب، بل سيعالج أيضا محنة المواطنين الصوماليين.

ويساور جنوب أفريقيا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الصومال، إذ تفيد التقارير بأنه يشهد كل شهر مقتل مئات المدنيين ونقل الآلاف من المصابين إلى المستشفيات، ويرتفع فيه بشكل خطير عدد الأشخاص المشردين داخليا. ونشجع المجتمع الدولي على المساهمة في النداء الإنساني من أجل الصومال لعام ٢٠١١ وقدره ٥٢٩ مليون دولار، بغية التخفيف من هذه المعاناة الإنسانية.

وستكون جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي غير مجدية إذا لم توفر للحكومة بيئة أمنية مواتية لكي تتمكن من التركيز على المهام الحاسمة المتمثلة في الحوكمة وبناء المؤسسات في الفترة المتبقية حتى نهاية المرحلة الانتقالية.

وعلى الرغم نجاحات القوات الحكومية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإننا نأسف لفقدان أرواح عشرات الجنود الذين قتلوا في ضواحي مقديشو وما جاورها. وبالنظر إلى خطورة الحالة الأمنية في الصومال، من الحيوي أن تعزز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويقدم لها الدعم الذي يصل إلى المستويات التي تتناسب مع خطورة التحديات في الميدان. وينبغي أن يشمل ذلك الدعم توفير التمويل من

خلال الاشتراكات المقررة لدفع بدلات القوات وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، فضلا عن توفير القدرات الجوية والوسائل اللازمة لتعزيز فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وترحب جنوب أفريقيا بالدعم المتواصل الذي يقدمه الشركاء الثنائيون إلى الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشجع الشركاء على تقديم ذلك الدعم بدون شروط.

وينبغي للاستراتيجية الشاملة للصومال أن تأخذ في الحسبان أن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ليس غاية في حد ذاته. فالبعثة تقوم بمهمة هامة تتمثل في تعزيز الحكومة، غير أنه يجب علينا أن نفعل أكثر من مجرد الإبقاء على الحكومة. فالاستراتيجية الطويلة الأجل يجب أن تسهم في بناء مؤسسات الحكومة القادرة على البقاء بالاعتماد على الذات. وسيكون مفتاح الكفاح ضد المعارضة المسلحة هو تعزيز المؤسسات الأمنية للصومال. فإنشاء قوة أمن صومالية قوية وفعالة سيمكن الحكومة من توسيع مجال سيطرتها وتوفير بيئة آمنة لتيسير توسيع نطاق تواجد الأمم المتحدة في مقديشو.

وفيما يتعلق بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، يؤيد وفد بلدي الجهود الجارية لمعالجة هذا التحدي. ونرى أن معالجة آفة القرصنة تتطلب نهجا شاملا يتناول الأسباب الكامنة للمشكلة، ويعزز الفرص الاقتصادية ويتناول البعد السياسي والأمني للقرصنة. ويمكن لإيجاد أنشطة مدرة للدخل في المناطق الساحلية وإنشاء وحدات لصناعة صيد الأسماك، فضلا عن التحقيق في مزاعم الصيد غير القانوني والتخلص من النفايات السامة أن تساعد على عكس مسار ازدياد أعمال القرصنة. ولا نزال على اقتناع بأن القرصنة مجرد عارض من أعراض التحديات المتعلقة بانعدام الأمن التي نواجهها في البر. ولمعالجة ذلك التحدي بصورة شاملة، يجب إيلاء الأولوية لزيادة الاهتمام بانعدام الأمن في البر.

وتشكل الأشهر القادمة للحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي فرصة مواتية لكفالة إحلال السلام واستتباب الأمن لشعب الصومال بعد أن عانى من انعدامهما لفترة طويلة. ويعتقد وفد بلدي أنه لا بد لأبناء الصومال والمجتمع الدولي من تجديد العزم بغية الاقتراب أكثر من تحقيق ذلك الهدف. وينبغي لمجلس الأمن، من جانبه، أن يواصل إيلاء الاهتمام بانتظام وتركيز لجميع المسائل المتعلقة بالصومال، وفقا لاستراتيجيته الشاملة بشأن معالجة المسائل التي تواجه الصومال.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسجل تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة المفتوحة لهذا اليوم، التي تنعقد في الوقت المناسب تماما وتتيح لنا فرصة لمناقشة الحالة في الصومال على نحو شامل. كما أود أن أشكر بصورة خاصة الأمين العام لتحديده معالم مناقشتنا اليوم وسياقها. كما نتقدم بشكرنا إلى السفير ديارا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ويستحق رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، دولة السيد محمد عبد الله محمد، تقديرنا الخاص على عرضه الشامل لإنجازات الحكومة الاتحادية الانتقالية حتى الآن، فضلا عن خططها للمستقبل القريب. وإنني أستلهم على نحو خاص ما أعرب عنه رئيس الوزراء من إصرار على استرجاع أرضه وهويته وكرامته من المتطرفين. وأود أن أؤكد لرئيس الوزراء استمرار التزام الهند بدعم كل جهد هادف يروم تعزيز السلام والتعمير وبناء المؤسسات في الصومال.

ووفقا للمناقشات التي عقدها سفيرنا في وقت سابق من هذا الأسبوع في مقديشو، بما في ذلك مع دولة رئيس الوزراء، فإننا سندرس سبل تعزيز تعاوننا الرامي إلى بناء

القدرات في مختلف المجالات التي حددها رئيس الوزراء لمواجهة آفة القرصنة.

ترتبط الهند والصومال بألفي عام من التاريخ والثقافة المشتركين. ونحن جاران عبر البحر. وفي الآونة الأخيرة، كانت في مقديشو وكيسمايو وغيرهما من المدن الصومالية جاليات هندية مزدهرة. وحتى اليوم، تستضيف الهند العديد من الصوماليين. وفي الآونة الأخيرة، وإذ يمر الصومال بظروف صعبة، ساهمت الهند بعدد كبير من حفظة السلام والأصول البحرية والجوية في فرقة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولا يزال الجميع يتذكر العمل الذي قامت به الوحدات الطبية الهندية لصالح السكان المدنيين. ولا نزال نشارك في عمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، بينما نواصل التدابير القائمة لحماية بحارينا والتجارة البحرية لدينا.

إن مسألتي السلام والأمن اللتين تواجهان الصومال والمنطقة المجاورة له مباشرة أمران يثيران قلقنا جميعا. وأضم صوتي في الثناء على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال) لنجاحاتهم الأخيرة. كما أحيط علما بتقييم الأمين العام أن ذلك الجهد لا يزال هشا في الوقت الراهن، ويحتاج إلى دعم، ونحن عازمون كل العزم على القيام بذلك.

ونقدم تعازينا الصادقة بالتضحيات التي بذلت. ونتلقى تقارير عن الظروف الصعبة التي تعمل فيها مختلف الوحدات. ونود أيضا أن نسجل تقديرنا للعمل الجيد الذي يجري القيام به من جانب مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وينبغي للمجلس النظر في التوصيات التي قدمها الاتحاد الأفريقي والآخرون لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي والصومال وشعبه.

ومع ذلك، فإن الجهود الدولية المبذولة لإعادة الأمن في الصومال لن تنجح ما دامت حركة الشباب مستمرة في توليد الموارد الداخلية لأنشطتها. ولذلك نود أن نرى قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية تسيطر على ميناء كيسمايو بحيث لا تختلس حركة الشباب عائدات الميناء. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة بذل جهود جادة لقطع إمدادات الأسلحة إلى حركة الشباب.

من المهم قطع أي صلة بين القوات المحلية المزعزعة للاستقرار ووكالات الدعم الخارجي التي تهدف إلى إدخال المقاتلين أو الأسلحة أو الذخائر من الخارج. ويتطلب ذلك الرصد الفعال للجزاءات الحالية والالتزام المشترك بتنفيذها.

لقد اجتاح الجفاف في الصومال والبلدان المجاورة مساحات من الأراضي بنسب تبعث على القلق وهي أراض لا تتوفر فيها الموارد المائية بصورة كافية حتى في الأوقات العادية. ونحن على استعداد للعمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل مساعدة الشعب الصومالي في هذا الصدد.

وتمثل القرصنة إحدى النتائج المؤسفة للمأساة المستمرة الأكبر في الصومال. ولم يكن لها أثر سلبي على التجارة العالمية والإقليمية والأمن فحسب، ولكنها تسببت في معاناة الكثير من البحارة وأفراد أسرهم أيضا. إن مقتل أربعة مواطنين من مواطني الولايات المتحدة مؤخرا على أيدي القراصنة ليس سوى مثال على ذلك، ونحن ندينه بشدة.

كما ذكرت في مناقشة المجلس في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر S/PV.6473)، فإن القراصنة الصوماليين يبحرون مسافات أبعد وأبعد من الساحل الصومالي. فقد وقعت حوادث قرصنة في الآونة الأخيرة على بعد حوالي ٢٥٠ ميلا بحريا من الساحل الهندي. ويجسد تحول الهجمات إلى جنوب المحيط الهندي وشرقه قدرة القراصنة على التكيف وتجاوز الممر الآمن الذي أنشأته

القوات البحرية وتوسيع نطاق وصولهم إلى ما يقرب من ١ ٠٠٠ إلى ١ ٢٠٠ كيلومتر من السواحل الصومالية. وزادت القوات البحرية وقوات خفر السواحل الهندية من يقظتها حيال القراصنة في منطقة الهند الاقتصادية الخالصة. وقامت تلك القوات مؤخرا بإعطاب سفينتين أم كان يستخدمهما القراصنة.

إن مسألة البحارة المحتجزين كرهائن من جانب القراصنة ومحنتهم هي واحدة من المسائل التي لم يعالجها مجلس الأمن. ويرى وفدي أن السبل والوسائل لمعالجة هذه المسألة تتطلب النظر الأكثر إلحاحا وجدية من جانب الأمم المتحدة.

وأفاد المكتب البحري الدولي أنه في عام ٢٠١٠ وحده، احتجز القراصنة الصوماليون ١ ٠١٦ بحارا من جميع الجنسيات كرهائن، ولا يزال ٦٣٨ منهم رهائن. ومما يبعث على قلقنا الشديد أن ٥٣ مواطنا هنديا ما زالوا أسرى في قبضة القراصنة على متن السفن المختطفة. ويأتي الرهائن عموما من خلفيات الطبقة العاملة وغالبا ما يكونون المعيلين الوحيدين لأسرهم. وتقع المسؤولية الأساسية للإفراج عن الرهائن على عاتق أصحاب السفن المعنية. وفي كثير من الحالات لوحظ، مع الأسف، أن أصحاب تلك السفن لا يتحملون المسؤولية أو لا يبدون الاهتمام الكافي بتأمين الإفراج عن البحارة العاملين لديهم. وفي كثير من الحالات لا بد وأن البحارة يتحملون ظروف قاسية جدا تحت الأسر، وكثيرا ما يتعرضون للتعذيب على أيدي خاطفيهم.

وينظر وفدي إلى هذه المسألة بأكبر قدر من القلق. الديمقراطيات على وجه الخصوص حساسة تجاه الرأي العام وتتأثر بالشعور العام بضرورة التصرف إزاء الحالات السلبية التي يواجهها مواطنوها. يجب أن يكون هناك إجراءات أكثر فعالية يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها بشكل جماعي. وقد شجعني ملاحظات زميلي الروسي، وأتطلع إلى تلقي تفاصيل مبادرته بشأن القرصنة وإلى تكمني من دعمها.

وما برحت الهند تشارك مشاركة كاملة في الجهود التي يبذلها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وسنواصل العمل مع البلدان الأخرى. وما فتئت البحرية الهندية تقوم بدوريات لمكافحة القرصنة في خليج عدن منذ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٨.

وسنعمل مع السلطات الصومالية وسندعم عمل الاتحاد الأفريقي وهذا المجلس بطريقة بناءة. ونحن سعداء لأنه حتى خلال الأوقات العصيبة، فإن برامج التعاون الثنائي مثل الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا يجري تنفيذها بنجاح في الصومال. ونتطلع أيضا إلى الزيارة التي سيقوم بها نائب رئيس الوزراء لشؤون التخطيط والتعاون الدولي معالي السيد عبد الولي علي. وسنبقى نشارك في الجهود المتعلقة بالصومال.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر معالي الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأن أرحب ترحيبا حارا بالسيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الصومال، والسيد بوبكر ديارا غاووسو، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأن أعرب عن امتناننا لهم. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب أيما ترحيب بمعالي السيد هنري بيلينغهام، وزير شؤون أفريقيا في المملكة المتحدة.

واسمحوا لي أن أؤكد على أن البوسنة والهرسك تؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلى به الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق هذا الصباح. سأسلط الضوء الآن على بضع نقاط إضافية.

أود أن أبدأ بياننا بتهنئة الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب بشأن الصومال إذ تقترب نهاية الفترة الانتقالية.

البوسنة والهرسك تشاطر الوفود الأخرى رأيها في أن عملية السلام تمر بمنعطف حاسم، وأنه من الأهمية بمكان اعتماد استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية، واضعين في اعتبارنا أن عملية جيبوتي للسلام لا تزال الإطار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق المصالحة وبناء الثقة والاستقرار في الأجل الطويل في البلد. ونحث جميع الأطراف خارج عملية جيبوتي للسلام على الانضمام والعمل معا لمصلحة الشعب الصومالي. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد أهمية الملكية الوطنية للعملية الانتقالية في الصومال. وندعو جميع أصحاب المصلحة في الصومال إلى بذل قصارى جهدهم، من خلال الوحدة والالتزام الكامل، من أجل تنفيذ التعهدات التي تم قطعها بدون تأخير، وتقاسم الانتهاء الناجح للفترة الانتقالية.

نحن نعتبر أن من المهم جدا أن تمتنع المؤسسات الاتحادية الانتقالية عن اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد حتى لا يكون لها آثار سلبية على الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية عموما. علاوة على ذلك، فإننا ندعو المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى مضاعفة جهودها في مجال المصالحة الوطنية، والانتهاء من وضع الدستور، وبناء القدرات، وبناء قوات الأمن الوطني وتوسيع الفضاء السياسي في البلد من خلال إجراء حوار شامل.

وثمة جانب آخر مهم في تأمين السلام والاستقرار في جميع أنحاء الصومال وهو تعزيز مؤسسات الدولة من أجل ضمان تقديم الخدمات الأساسية للشعب. ولتحقيق ذلك الهدف، من المهم أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك من خلال تدريب قوات الأمن الصومالية وتجهيزها.

لا تزال البوسنة والهرسك تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية في الصومال. ونحن ندين جميع الأنشطة الإرهابية والهجمات في البلد، خاصة تلك التي تستهدف السكان المدنيين. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والأطفال، وعن تجنيد الأطفال من جانب أطراف النزاع، بما في ذلك تجنيدهم من جانب القراصنة.

وأحد الأسباب الرئيسية لتجنيد الشباب والأطفال من جانب القراصنة والمسلحين هو انعدام الأمن المالي. ولذلك، ينبغي أن يكون الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي أحد أولويات المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي. علاوة على ذلك، فإننا نحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على بذل قصارى جهدها لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب من خلال بذل جهود حقيقية لإرساء سيادة القانون.

ويكتسي دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أهمية في مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية وحمايتها وفي الحفاظ على الأمن في مقديشو. في ذلك الصدد، نعرب عن تقديرنا للبلدين المساهمين بقوات – بوروندي وأوغندا – لتفانيهما والتزامهما. ونثني على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وقد شجعتنا التقارير الواردة عن مكاسب في الأرض حققتها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو. ونرى أن تأييد مجلس الأمن مؤخراً للاقتراح المقدم من الاتحاد الأفريقي بزيادة مستوى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي ليصل إلى ٠٠٠ ١٢ جندي، وكذلك زيادة حزمة الدعم

اللوجستي اللازم للبعثة، سيكون له أثر إيجابي على توسيع نطاق الأمن والمجال السياسي في البلاد. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي لتصل إلى العدد المأذون به ولتتوفر لها القدرات اللازمة لأداء مهمتها.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الصومال، حيث تفيد التقارير بأن نحو ٢,٣ مليون شخص ما زالوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق الشديد عرقلة وصول المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى الشعب الصومالي. وأصبح واضحاً الانخفاض الخطير في توفير المعونة الإنسانية. وبالتالي فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يتصدى للحالة الإنسانية، وأن يقدِّم مساعدات لا غنى عنها.

وبشأن القرصنة، نشاطر الرأي القائل بأن هناك حاجة ماسة للغاية إلى وضع تدابير فعالة لمكافحة القرصنة قبل أن تؤدي الآثار غير المباشرة إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. إن ظاهرة القرصنة واحدة من التحديات التي لا تزال تنتظر استجابة كافية وفعالة من المجتمع الدولي، على الرغم من اتخاذ بعض التدابير في مجالات الأمن، والقضاء، وأفضل الممارسات الوقائية، وبث الوعي.

وينبغي أن نواصل التركيز والتعاون للقضاء على الأسباب الجذرية للقرصنة. وفي ذلك الصدد، نرحب باقتراح الأمين العام بشأن الخيارات الممكنة لتعزيز هدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، وكذلك نرحب باقتراح السيد جاك لانغ، المستشار الخاص المعني بالمسائل القانونية المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

وأخيرا، تثني البوسنة والهرسك على الأمين العام والسيد أوغستين ماهيغا، ممثله الخاص للصومال، على عملهما الدؤوب، وتفانيهما، وجهودهما الجارية الرامية إلى تأمين مستقبل أفضل لشعب الصومال.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة التي تجيء في أوانها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

كما نعرب عن تقديرنا لرئيس وزراء الصومال، معالي السيد محمد عبد الله محمد، لحضوره ولملاحظاته المقدمة إلى المجلس.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في الصومال، كما قدّمه الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد بوبكر ديارا. ويسرنا أن الممثل الخاص أوغسطين ماهيغا تمكن من الانضمام إلينا اليوم عبر الفيديو.

وبينما يقترب العقد الثاني من النزاع في الصومال من نهايته، يدرك المرء، مع الأسى، أن هدف تحقيق السلام والأمن لهذا البلد قد تعذر علينا حتى الآن، على الرغم من الجهود التي بذلها الشعب الصومالي بدعمٍ من المجتمع الدولي. إن استمرار عدم الاستقرار في الصومال له آثار مدمرة على سكانه، والممتدة بعيداً إلى ما وراء حدوده. لقد حان الوقت لمراجعة نهجنا الجماعي ووضع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة لهذه الحالة.

إن الاستراتيجية التي يمكن أن تؤدي إلى حل دائم هي استراتيجية تنظر في أفضل السبل لتضافر الجهود من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، وتعزيز المصالحة السياسية ودعم إعادة الإعمار، وتنشيط الاقتصاد وبناء القدرات. ويجب أن يسير السلام والتنمية جنبا إلى جنب في الصومال. لقد أكد الإعلان الوزاري للهند والبرازيل وجنوب أفريقيا الصادر في

٨ آذار/مارس مجدداً استعدادنا لدعم الجهود الدولية الرامية إلى إعادة الإعمار والمصالحة والتنمية في الصومال.

وتجب الإشادة بالتقدم المهم المحرز مؤخرا، مثل تعيين حكومة جديدة بمجلس وزراء مهني وتحسين الحالة الأمنية في بعض المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية. بيد أن التحديات لا تزال صعبة. ويجب أن يستمر بذل الجهود من أجل توطيد المكاسب الأمنية. وينبغي تنفيذ ما أذن به مجلس الأمن من نشر قوات إضافية قوامها ٠٠٠ ٤ جندي ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أسرع وقت ممكن.

ونثني على البلدان الأفريقية التي ساهمت بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، وعلى وجه التحديد بوروندي وأوغندا، ونقدم تعازينا بشأن التضحيات التي قدِّمت. ومن أجل أن تكون بعثة الاتحاد الأفريقي أكثر فعالية، يجب تهيئة الظروف الملائمة لعملها، بوسائل من بينها تعزيز دعم الأمم المتحدة لها. وينطبق الشيء نفسه على قوات الأمن الصومالية للتصدي للمشاكل المتعلقة باستبقاء الأفراد وإدماجهم في إطار تسلسل قيادي موحد.

لقد عرقلت التحديات الأمنية في الصومال المساعدات الإنسانية بصورة حادة. وكما علمنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أثر الجفاف على ما يقرب من ٢,٥ مليون شخص، وتسبب في مستويات خطيرة من سوء التغذية والهجرة الواسعة النطاق. وهناك حاجة لزيادة تمويل المساعدات الإنسانية وتهيئة ظروف آمنة لإيصال المعونة.

كما تأثرت الحالة في الصومال تأثرا عميقا بآفة القرصنة المتفاقمة. ويبدو أن في قتل الرهائن مؤخراً وورود تقارير جديدة عن عمليات اختطاف ما يؤكد أسوأ التوقعات بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال. ويتضمن تقرير المستشار الخاص جاك لانغ (S/2011/30، المرفق) توصيات هامة. ويجب على مجلس الأمن أن يبت بشأنها في أوانها. ومرة أخرى، لا بد من استراتيجية شاملة من أجل الجمع بين الإجراءات العقابية والقمعية وبين الإجراءات الوقائية، وذلك من خلال مبادرات على البر يمكن أن تساعد في التخفيف من المشاكل في عرض البحر.

وتستحق الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات منا الدعم. وكما أشار المجلس في قراره الأخير بشأن الصومال (القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠))، فإن إحراز الحكومة الاتحادية الانتقالية تقدماً كبيراً على صعيد المهام الانتقالية المتبقية، لا سيما عملية وضع الدستور وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، أمر ضروري لجهود الإنعاش في الصومال.

ونلاحظ أن قرار البرلمان الاتحادي الانتقالي تمديدَ ولايته من جانب واحد أثار رد فعل قوي، وقد لا يساعد على التوصل إلى حل سياسي دائم للحالة في الصومال. إن الحوار الشامل بين جميع الصوماليين وأصحاب المصلحة الرئيسيين يمكن أن يمهد الطريق لإحراز تقدم نحو الاستقرار. ويجب على السلطات الانتقالية أن تثبت حنكتها السياسية من أجل نجاح هذا المسعى الحاسم.

وإذْ نقترب من شهر آب/أغسطس، يجب وضع استراتيجية واضحة لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية. وسوف يتطلب ذلك التوصل إلى تسوية سياسية صلبة وشاملة منصوص عليها في دستور جديد، وتحسّن كبير في الوضع الأمني. وسوف تساعد هذه الخطوات في إنشاء حلقة حميدة يمكن أن يترسخ فيها الاستقرار.

وتؤشر مناقشة اليوم ومشروع البيان الرئاسي إلى التزام مجلس الأمن بعملية يمكن أن تؤدي إلى صومال مسالم ومستقر.

السيد سلام (لبنان): بداية، أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم لعقد هذه الجلسة، كما أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على ملاحظاته التمهيدية. وأرحب بمشاركة رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال السيد محمد عبد الله محمد وأشكره على مداخلته القيمة، وألفت إلى أهمية كلمة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الصومال السفير بوبكر ديارا.

في بلد يحتاج نحو ثلث سكانه لمساعدة إنسانية بسبب الحرب والتهجير والجفاف وغيرها، فإن التركيز فقط على المقاربة العسكرية في محاربة التمرد لن يفضي إلى نتائج قابلة للاستدامة. فالصومال يحتاج إلى مقاربة استراتيجية شاملة تتعدى التصدي للوضع الأمني لتصل إلى دعم بناء المؤسسات الصومالية والتنمية الاقتصادية.

وإذ نكرر دعمنا لعملية جيبوتي للسلام، خاصة وأنها تمثل المسار السياسي الوحيد لإنقاذ الصومال حاليا، فإننا ندعو إلى تفعيل هذه العملية. ويرحب لبنان بوضع الحكومة الصومالية لخريطة طريق سياسية، وهو يأمل أن تمضي هذه الحكومة بتنفيذ المهام الانتقالية المتبقية، وتطبيق مبادرات المصالحة والتواصل مع جماعات المعارضة عن طريق الحوار وإتمام عملية وضع الدستور بمشاركة جميع الأطراف. إلا أننا نعرب عن أسفنا في هذا الصدد لاضطرار البرلمان الانتقالي إلى تمديد ولايته وعدم إنجازه الإصلاحات اللازمة.

وبالنسبة للأمن، فإننا نعرب عن إدانتنا لهجمات الميليشيات المناوئة للحكومة، إلا أننا نشدد في الوقت نفسه على وجوب التزام جميع الأطراف بحماية المدنيين. ونؤكد على أهمية تجهيز ودعم القوات النظامية الصومالية بشكل سريع للعمل على بسط سلطة الحكومة. وإذ نرحب بإحراز الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمكاسب مهمة في مقديشو، فإننا نعرب عن قلقنا من استمرار هشاشة الحالة الأمنية في جنوب ووسط الصومال مما يعرقل معظم الأنشطة الإنسانية.

أما أعمال القرصنة والسطو المسلح، فهي لا تشكل خطرا على الملاحة التجارية والدولية فحسب، وإنما هي تعيق وصول المساعدات الإنسانية أيضا. ونحن نتفق مع دعوة الاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لمجلس الأمن إلى تناول مسألة القرصنة على نحو شامل، وذلك للتصدي للأسباب الكامنة وراءها وللتهديدات الأخرى التي تؤثر على مصادر رزق الصوماليين، ولا سيما صيد الأسماك غير المشروع ورمي المواد السامة قبالة سواحل الصومال.

وفيما يخص الحالة الإنسانية، نعرب عن قلقنا الشديد من الأدلة على تجنيد الأطفال والتقارير حول الطرد القسري للمهجرين داخليا. وندين التعرض للعاملين في المجال الإنساني وللمعونة الإنسانية. ونشدد في هذا الإطار على ضرورة تواصل العاملين في المجال الإنساني مع كل الأطراف الصومالية لضمان تقديم المعونة الإنسانية لكل من يحتاجها، خاصة وأن معظم المحتاجين لها يقيمون في مناطق يسيطر عليها المتمردون.

في غياب قوة سلام دولية، يوافق لبنان على رأي الأمين العام في أن تكون مجموعة عناصر الدعم المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، مطابقة للدعم المقدم إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وندعو المجلس في هذا الشأن إلى تعزيز عناصر الدعم هذه بما في ذلك عبر النظر في إمكانية تمويلها من الاشتراكات المقررة. كما ندعو الجهات المانحة إلى تعزيز مساهمتها في تسديد تكاليف بعثة الاتحاد الأفريقي ورفع التحفظات المرتبطة بمساهماتها في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. ونؤيد الإسراع في تعزيز وجود الأمم المتحدة في

الصومال وذلك لتوجيه رسالة دعم من مجلس الأمن إلى عملية جيبوتي للسلام.

وأخيرا، نعرب عن تأييدنا للبيان الرئاسي الذي سيصدر عن جلستنا هذه.

السيد أمييوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير نيجيريا للوفد الصيني على عقد هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت بشأن الصومال.

وأرحب ترحيبا حارا برئيس الوزراء محمد عبد الله محمد في المجلس وأشكره على إطلاعنا على الرؤية الاستراتيجية لحكومته. كما أود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة وجهوده التي لا تعرف الكلل لتعزيز السلام في الصومال. وأود أيضا أن أشكر السفير ديارا، الممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على تقييمه الواضح للحالة في الصومال.

ومما يثلج صدر نيجيريا الأولويات التي أوجزها رئيس الوزراء لكي يتجاوز الصومال التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهه. إن الصومال يقف الآن أمام منعطف حاسم حيث من المقرر أن تنتهي ولايات الانتقال الرسمية في آب/أغسطس. ولذلك ينبغي أن نعمل من أجل تحقيق توافق في الآراء حول المهام الانتقالية المتبقية المتفق عليها بموجب اتفاق جيبوتي بغية تدعيم المكاسب التي تحققت مؤخرا في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية. وتعتقد نيجيريا أن التنفيذ الكامل للمهام الانتقالية، وخاصة تحقيق الاستقرار في الصومال ووضع دستور جديد وإجراء مصالحة سياسية، سيرسي أساسا متينا لعصر سلمي في الصومال بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

غير أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال دعم دولي متضافر للحكومة الاتحادية الانتقالية. وتعيين رئيس الوزراء لمجلس وزراء يضم ١٨ عضوا خطوة ايجابية. وينبغي تعزيز الحكومة لتصبح أكثر فعالية وقابلية للمساءلة ومستجيبة بقدر أكبر لاحتياجات شعب الصومال. ويجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية، من جانبها، أن تعطي الأولوية لإقامة تحالفات سياسية وتحقيق مصالحة أوسع نطاقا. كما ينبغي لها أن تبدي استعدادا للعمل عن كثب مع المؤسسات المحلية وفقا للدستور الاتحادي الانتقالي لجمهورية الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعزز علاقاتها مع بونتلاند وصوماليلاند وتفعل كل ما في وسعها للحفاظ على اتفاق تقاسم السلطة مع تنظيم أهل السنة والجماعة.

وتزايد انعدام الأمن في جنوب الصومال والاندماج بين حركة الشباب وحزب الإسلام يشكلان مصدر قلق بالغ. وتحقيق استقرار البيئة الأمنية في الصومال أمر حيوي لتعزيز الحكومة ولبناء قدرات الدولة ومؤسساتها. وبالتالي، فإن المطلوب زيادة الدعم إذا ما كانت القوات الصومالية تعتزم مكافحة القرصنة والتمرد وبسط سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية في جميع أنحاء البلد.

ونيجيريا تعيد تأكيد دعمها الثابت لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وينبغي دعم البعثة بدرجة تتناسب مع ولاياتها التشغيلية. وإذا كنا نريد تمديد المكاسب العسكرية الأخيرة، فإن من الضروري إحراز مزيد من التقدم في نشر ٠٠٠ ٤ جندي وفقا للقرار ١٩٦٤ (٢٠١٠). وما زلنا نعتقد أن تأييد المجلس لزيادة قوام قوة بعثة الاتحاد الأفريقي إلى ٠٠٠ ٢٠ أمر ضروري لتعزيز القدرات الأمنية في الصومال.

وندعم تماما التزام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوة تابعة للأمم المتحدة، وفقا لإعلان النية الصادر عن مجلس الأمن والمعبر عنه في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، وندعو إلى وضع جدول زمني لانتشارها. ونيجيريا تؤكد من جديد

على ضرورة أن تكون مجموعة تدابير الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي مطابقة لتلك المقدمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والتكافؤ بين معدلات تسديد التكاليف لأفراد وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي وأفراد وحدات الأمم المتحدة ضروري أيضا، ونناشد المانحين أن يحذوا حذو المملكة المتحدة بتقديم مساهمات غير مشروطة لرد أموال معدات الوحدات التي قدمها المانحون.

والبيئة الاجتماعية والاقتصادية الهشة في الصومال وعدم وجود هياكل حكم فعالة هما الأساس لمشكلة القرصنة. ولذلك، فإننا نتشاطر الشعور بالحاجة الملحة الذي أعرب عنه المستشار الخاص في أخر إحاطة إعلامية يقدمها للمجلس انظر (S/PV.6473) عندما دعا إلى اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة خطر القرصنة في الصومال. ونتفق أيضا مع توصياته بشأن العناصر القضائية والإصلاحية في استراتيجية مكافحة القرصنة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى سرعة اعتماد تشريعات لمكافحة القرصنة في الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة. ووجود معايير واضحة لنقل واحتجاز القراصنة سيساعد على محاكمة الخارجين على القانون في البحار عبر الحدود. وينبغي إشراك المنظمة الجنائية للشرطة الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بناء قدرات الادعاء العام المحلية وإنشاء سلطة صومالية لخفر السواحل ومكتب تدريب للسلطات المحلية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وتدفعنا الادعاءات المتزايدة بأعمال صيد الأسماك غير القانونية وإلقاء النفايات السامة إلى المطالبة بإجراء تحقيق دولي مستقل. ويعتبر كثير من الصوماليين هذه الأنشطة مبررا مشروعا للقرصنة. وبالتالي، نعتقد أن هذا التحقيق سيمثل فرصة كبيرة للتدخل الدولي لمعالجة الجذور المتشابكة لعدم الاستقرار في الصومال، وهو شعور جرى التعبير عنه في بيانات صدرت في عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من الشراكة القوية بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال، لا يزال يتعين على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام أكثر وأكبر لآراء الاتحاد الأفريقي بشأن الصومال. ولذلك نكرر طلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيادة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لفرض حصار بحري ومنطقة حظر للطيران في الصومال ومن أجل التنفيذ الفعال للعقوبات.

وفي الختام، نحيي الرجال والنساء الشجعان للقوات المسلحة الأوغندية والبوروندية على جهودهم والتزامهم بقضية السلام في الصومال. ونحيي أيضا تفاني العاملين الدوليين في مجالي المعونة والشؤون الإنسانية. إن عمل هذه الأطراف الفاعلة المهمة يمكن دعمه عن طريق بذل جهد دولي متضافر لتحقيق السلام المستدام في صومال موحد.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): مثلما فعل الآخرون، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة المحورية التي جاءت في وقتها تماما، في إشارة واضحة على أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي لا يمكن ولن يغضا الطرف عن الصومال في هذه المرحلة الحاسمة. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة وتحديده إطار مناقشتنا. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لرئيس الوزراء محمد عبد الله محمد على بيانه الشجاع والتزامه الشخصي بتعزيز السلام وبناء المؤسسات في الصومال. كما أشكر السفير ديارا على تعليقاته المفيدة للغاية. وأرحب أيضا بالسفير ماهيغا في مقديشو، الذي يسعدنا جدا أن يكون معنا هنا اليوم.

في كانون الثاني/يناير، عندما ناقشنا الحالة في الصومال (S/PV.6473)، أكد المجلس مجددا دعمه لاتفاق

جيبوتي باعتباره أساسا لتسوية النزاع في الصومال وأكد من جديد دعمه الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية. واليوم، نود أن نؤكد على أهمية الاستفادة من التقدم المحرز. ونرى أن ذلك ضروري لتحسين القدرات المؤسسية الصومالية وتحقيق الاستقرار السياسي.

وفي ذلك الصدد، من المهم أن تتخذ الحكومة الاتحادية الانتقالية المزيد من التدابير الملموسة صوب الانتقال، ولا سيما استكمال عملية وضع الدستور في الوقت المناسب وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وكما قلت، من الضروري أن تستفيد المؤسسات الصومالية من التقدم المحرز حتى الآن. وفي ذلك المسعى، لا بد من أن نتصدى بصورة شاملة لكل التحديات التي تواجه الصومال على الصعد السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. كما أنه من الأهمية بمكان كفالة تعزيز بناء القدرة المدنية وإشراك الصوماليين في العملية، وكذلك في الحياة العامة بشكل عام.

تؤيد البرتغال الآراء التي أعرب عنها في المذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2011/114، المرفق) المعدة لهذه المناقشة، بأن تعزيز الحوار الشامل مع جميع الصوماليين وأصحاب المصلحة الرئيسيين سيساعد في رسم الطريق إلى الأمام للصومال. ولذلك نرحب ونشجع عمل السفير ماهيغا في مساعدة الشعب الصومالي على التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد المرحلة الانتقالية، بالتشاور مع المجتمع الدولي.

وتدرك البرتغال أيضا التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية في توطيد السلام والاستقرار في مقديشو. ونشجع تعزيز قوات الأمن الصومالية، إذ أن الحكومة الاتحادية الانتقالية تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن في الصومال. ورغم ذلك، لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تضطلع بدور حيوي في الصومال. ولذلك نكرر دعمنا للبعثة ونشجع النشر الكامل للقوات الإضافية البالغ قوامها ٠٠٠ ٤ فرد.

وللأسف، حجبت الخسائر المأساوية في الأرواح في القتال الأخير في مقديشو تلك المكاسب. ونتقدم بخالص تعازينا إلى حكومتي بوروندي وأوغندا والحكومة الانتقالية والشعب الصومالي.

إن أخطر آثار العنف وانعدام الأمن الحاليين في الصومال يقع على الشعب الصومالي نفسه. نحن ندين بأشد العبارات كل الهجمات على الحكومة الانتقالية والبعثة والسكان المدنيين. ونشعر بالقلق بصفة خاصة حيال حالة النساء والأطفال، ضحايا العنف الأكثر ضعفا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتزام الحكومة الاتحادية الانتقالية بوقف تجنيد الأطفال، وكذلك تعيين منسقة رفيعة المستوى لحماية الأطفال وحقوق الإنسان، هي وزيرة الدولة زهرة علي سمنتار. ونتمنى لها كل النجاح في مساعيها. كما نحث الأطراف على الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وكفالة الوصول الكامل وغير المقيد للعاملين في المجال الإنساني إلى جميع السكان المحتاجين.

وتكرر البرتغال القلق الذي يتشاطره الأعضاء الآخرين في ما يتعلق بالخطر الذي تشكله القرصنة، بما في ذلك زيادة العنف والأساليب المتطورة على نحو متزايد التي تستخدمها، وندينها بقوة. وما برحنا نشارك مع الشركاء الدوليين والحلفاء في مكافحة القرصنة. وشاركنا في عمليات حلف شمال الأطلسي ونشارك حاليا في العملية أطلنطا التابعة للاتحاد الأوروبي. وستتولى البرتغال قيادة تلك البعثة بدءا من أيار/مايو.

ونؤمن باستجابة متعددة الأبعاد لمشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال تشمل معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة وتحسين الاستجابات الحالية واعتماد حلول اقتصادية وأمنية وقضائية/إصلاحية جديدة، بما في ذلك محكمة متخصصة خارج الحدود الإقليمية في المنطقة، كما اقترح في التقرير الأخير (S/2011/30، المرفق) الذي قدمه المستشار الخاص للأمين العام جاك لانغ، ونؤيدها بقوة. وكما قلت من قبل أمام المجلس، تؤيد البرتغال بقوة المقترحات الواردة في التقرير.

نحن لا نقلل من شأن الصعوبات في الصومال. ولذلك السبب نؤكد أن مواصلة الالتزام والمشاركة والتعاون الوثيق بين جميع الأطراف سيكون ضروريا لتحقيق السلام في الصومال وتعزيز التلاحم الوطني وتمهيد السبيل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونؤيد بقوة المشاركة المستمرة للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات الإقليمية الأخرى. وفي هذا السياق، نؤيد بالطبع موقف الاتحاد الأوروبي، الذي سيعرب عنه لاحقا.

لكن اسمحوا لي أن أؤكد أنه في حين لا بد من أن يواصل المجتمع الدولي إظهار التزامه والعمل بشكل متضافر، مانحا الشعب الصومالي الدعم والتشجيع اللذين يستحقهما، لن يتسنى تحقيق خطوات ملموسة إلا إذا كان هناك التزام حقيقي من الزعماء الصوماليين والمؤسسات الصومالية بإرساء الأساس للسلام والاستقرار في البلد. وآمل أن تساعد مناقشة اليوم في تحقيق ذلك الهدف.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام، بان كي - مون، ورئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، محمد عبد الله محمد، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير ديارا. كما أرحب بالسفير ماهيغا، الذي يشترك معنا من مقديشو. ويرحب وفدي بهذه المناقشة التي تأتي في الوقت المناسب بشأن استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال، خاصة نظرا للحالة الأمنية المثيرة للقلق التي تزداد سوءا في عدد من مناطق البلد. نحن ممتنون لهذه المبادرة التي أطلقتها الرئاسة الصينية للمجلس.

أسفر القتال الأخير في مقديشو عن سقوط قتلى وجرحى وتشريد. وساهم اشتداد الصراع في زيادة سوء الحالة الإنسانية المثيرة للقلق التي زادت سوءا نتيجة الجفاف السائد. لا يزال الصومال أحد أشد البيئات تعقيدا للقيام بالعمل الإنساني. ولذلك من الضروري كفالة احترام جميع الأطراف في الصراع المبادئ الإنسانية وتيسير الحصول على المساعدات، خاصة السكان الأكثر ضعفا.

وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في هجمات القراصنة واتساع نطاقها الجغرافي وزيادة استخدام العنف مؤخرا، بما في ذلك فترات الاحتجاز الممتدة وقتل الرهائن كلها أمور مزعجة للغاية. لقد أصبحت هذه الجريمة من أكثر الأنشطة إدرارا للربح في الصومال، مع استخدام المسؤولين عنها لجزء من الفدى لتحسين ترساناتهم وإعداد عملياتهم بشكل أكثر كفاءة وفعالية. وتشير آخر التقديرات إلى أن القراصنة لا يزالون يحتجزون ٨١٩ فردا و ٥١ سفينة.

إن القرصنة أحد العواقب الوخيمة للضعف المؤسسي والظروف الاقتصادية السيئة. وهناك أيضا بعض التقارير التي تشير إلى أن الجماعات المسلحة مثل حركة الشباب تستفيد بصورة متزايدة، من أرباح القرصنة. إن هذا النشاط الإجرامي يتغلغل في الاقتصادات المحلية، ويرسي اعتمادا تدريجيا على الصناعة الإجرامية حولها.

ورغم أن التعاون الدولي لتوفير الأمن للملاحة ومنع الهجمات واعتقال القراصنة حقق بعض النتائج الايجابية، إلا أن حل هذه المشكلة لا بد من أن يتضمن بصورة شاملة

كلا من السبب الرئيسي والضحية الأساسية لهذه المشكلة، وهما الصومال.

إن خطورة الحالة تتطلب بصورة عاجلة نهجا شاملا يتضمن تعزيز سيادة القانون وإيجاد المؤسسات لكفالة الحكم الرشيد والسماح بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية في الصومال.

وفيما يتعلق بالأمن كشرط مسبق لتعزيز سيادة القانون، من الضروري توفير المزيد من الموارد وتدريب قوات الأمن لتمكينها من القيام بالدوريات وتحقيق الأمن على الأرض، فضلا عن المياه قبالة السواحل. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق من أن تدفق الأسلحة لا يزال مستمراً، الأمر الذي يخلّف آثاراً مدمّرة، وفقاً لفريق الرصد المعني بالصومال، في سياق الصراعات المسلحة المزمنة، وغياب سلطة مركزية فعالة ووجود أزمة إنسانية خطيرة.

وفيما يتعلق بقطاع العدالة، من الضروري اعتماد إصلاحات لتيسير محاكمة وسجن القراصنة في سياق القانون الدولي المطبَّق. ونحن نتفق مع ما ورد في تقرير المستشار الخاص جاك لانغ (انظر S/2011/30، المرفق) من أن الصومال يحتاج إلى تولّي ملكية عمليتي القضاء والسجن، بغية وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب التي يحظى القراصنة بها. والمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق مع فريق الاتصال المعني بالقرصنة، لإصلاح التشريعات الجنائية والإجرائية، وتضمين أحكام للتحقيق مع القراصنة وملاحقتهم قضائياً، لهي مساعدة بالغة الأهمية.

إن الاستثمارات القائمة على أساس المجتمع المحلي والحاجة إلى خلق فرص للشباب شأنان حيويان. وفي ذلك الصدد، تمّ ذكر صيد الأسماك كخيار اقتصادي يناسب خصائص البلد. ومع ذلك، يجب على الصومال أن يحلّ أيضاً مسألة معلّقة خطيرة جداً، ألا وهي تعيين حدوده البحرية مع الدول المجاورة.

واعتماد استراتيجية مستدامة وشاملة تهدف إلى بناء قدرات المؤسسات الوطنية وتوفير الخدمات الأساسية يتطلب الاتساق في الجهود التي تبذلها مختلف كيانات الأمم المتحدة والاستخدام الفعال للآليات القائمة، بما في ذلك النظام المتوخى في القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) لفرض جزاءات على الأفراد الذين يهددون عملية المصالحة.

وفي الأشهر الأخيرة، تسنّت للمجلس فرصة النظر في شتى المقترحات التي تقدّم الخيارات لاتخاذ إجراءات عملية وشاملة فيما يتعلق بالأزمة العامة التي يواجهها الصومال. وبالنظر إلى نهاية الفترة الانتقالية، ونظراً لخطورة الوضع، يجب على الأمم المتحدة أن تقود استجابة دولية مبكرة وحاسمة يكون هدفها الرئيسي تحقيق الاستقرار وتعزيز الدولة الصومالية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أتلو الآن بياناً بصفتي ممثل الصين.

إن الفترة الانتقالية في الصومال تنتهي في آب/أغسطس، فتبدأ مرحلة جديدة في تسوية مسألة الصومال. وسوف تبرز تحديات شاقة وتتوفر أيضاً فرص كبيرة. والعديد من المشاكل التي تواجه الصومال مترابطة ويعزز بعضها بعضاً، وبالتالي تتطلب تصدياً متكاملاً.

وتعتقد الصين أنه من الضروري وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة من أجل التحقيق المبكر للسلام والأمن والتنمية في الصومال. وينبغي لتلك الاستراتيجية الشاملة أن تظهر ملكية الصومال وتفسح المجال كاملاً أمام الدور الهام للأمم المتحدة. وفي رأينا، ينبغي لتلك الاستراتيجية الهامة أن تشمل خمس دعائم.

أولاً، التعزيز الفعال لتحقيق المصالحة السياسية في الصومال. نأمل أن تعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية في إطار اتفاق جيبوتي، وتستكمل عمليتها الدستورية والمهام الانتقالية الأخرى كما هو مخطط لها، وتدخل في حوار في أقرب وقت ممكن مع الأطراف الوطنية ذات الصلة والشركاء في التعاون الدولي بشأن ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية، بغرض التوصل إلى توافق في الآراء في وقت مبكر. ونأمل من مختلف الأطراف الصومالية أن تغتنم هذه الفرصة لتعزيز المصالحة السياسية الوطنية على نحو فعال.

ثانياً، تعزيز بناء القدرات في قطاع الأمن. نناشد الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تقوم، بمساعدة الشركاء الدوليين، بتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز قطاع الأمن، بغية إنشاء جيش محترف في وقت مبكر، يكون قادراً على الحفاظ على السلام والاستقرار الوطنيين وحماية أمن الشعب الصومالي. ونحث الأطراف المعنية على مواصلة تقديم التبرعات لمؤسسات الصندوق الاستئماني التابع لقطاع الأمن في الصومال.

ثالثاً، تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن دعم الشعب هو العامل الحاسم في مستقبل الصومال، ومفتاح الفوز في نيل دعم الشعب يتمثل في عرض حياة جيدة على الشعب الصومالي بحيث تكون لديه ثقة بمستقبل بلده. وتدعو الصين الأمم المتحدة والمانحين إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية والمادية لمساعدة الصومال على تحقيق التنمية. وينبغي أن يكون للصومال دور أكبر في مسائل مثل توزيع وتنفيذ المساعدات المالية.

رابعاً، مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. إن الصين تدعو إلى التفكير العميق من جانب المجتمع الدولي في استراتيجيته لمكافحة القرصنة. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتصدي بفعالية لمنشأ القرصنة في البر، من خلال الوسائل السياسية والاقتصادية والقضائية.

خامساً، دعم الدور الريادي للاتحاد الأفريقي. إن الصين تقدّر عالياً الدور الهام للمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم إلى الاتحاد الأفريقي. ونحن ندعم مجلس الأمن في الاستجابة بإيجابية للطلبات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، والنظر بعين الرضا في نشر عملية لحفظ السلام في الصومال في الوقت المناسب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لقد جرى تفويضي بأن أتلو البيان التالي نيابة عن المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن ضرورة وضع استراتيجية شاملة للتشجيع على إقامة السلام والاستقرار في الصومال من خلال تعاون جميع الأطراف المعنية في الجهود المبذولة في مجالات العملية السياسية وبناء القطاع الأمني والإغاثة الإنسانية وحماية المدنيين وإعمال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الإرهاب ومناهضة القرصنة. ويكرر المجلس الإعراب عن قلقه البالغ إزاء استمرار عدم الاستقرار في الصومال، مما أدى إلى العديد من المشاكل، منها الإرهاب وأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال وتردي الحالة الإنسانية.

”يؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده لاتفاق جيبوتي باعتباره الأساس لتسوية النزاع الدائر في الصومال. ويحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على توسيع عملية المصالحة وتوطيدها، وتكثيف الجهود الرامية إلى إنجاز المهام الانتقالية المتبقية، وإعطاء

الأولوية للانتهاء من وضع الدستور في الوقت المحدد، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان، على نحو يمهد الطريق نحو مستقبل أفضل للصوماليين، بما في ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية وإعمال حقوق الإنسان الواجبة لهم.

”ويرحب مجلس الأمن بعمل السيد أوغستين ب. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، لدعم الشعب الصومالي في التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد المرحلة الانتقالية بالتشاور مع المجتمع الدولي. ويحث بقوة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على المشاركة في هذه العملية بطريقة بناءة أكثر وأكثر انفتاحا وشفافية تساعد على توسيع نطاق الحوار والمشاركة السياسيين بما يتماشى وروح اتفاق جيبوتي. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقيم في تقاريره المنتظمة التي يقدمها للمجلس قبل نهاية الفترة الانتقالية مدى احترام هذه المبادئ. وهذه المبادئ لا بد منها لإقامة التعاون في المستقبل بين المجتمع الدولي والمؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويشير مجلس الأمن إلى أن الفترة الانتقالية ستنتهي في آب/أغسطس ٢٠١١. ويعرب المجلس عن أسفه لقرار البرلمان الاتحادي الانتقالي تمديد ولايته من جانب واحد ودون تنفيذ الإصلاحات اللازمة، ويحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء آخر من جانب واحد.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده القوي للعمل الذي يقوم به السيد ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، ويرحب بالجهود التي يبذلها وبجهود الأمم المتحدة، ويدعو إلى زيادة حضور الأمم المتحدة وزيادة تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الصومال.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تطوير المؤسسات الحكومية وتعزيز بناء القدرات المدنية في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك عن طريق ضمان مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء السلام، وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. ويحث المجلس المجتمع الدولي على حشد المزيد من الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية والإدارات المحلية والإقليمية في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني الذي يزداد سوءا في الصومال، وآثار الجفاف الحالي الذي خلف أكثر من مليوني صومالي في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، وأسفر عن زيادة كبيرة في تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة.

”ويعرب مجلس الأمن أيضا عن القلق إزاء استمرار انخفاض تمويل المساعدات الإنسانية للصومال. ويثني مجلس الأمن على العمل الذي يقوم به عمال المساعدة الإنسانية، ويحث جميع الدول الأعضاء على المساهمة في النداءات الإنسانية الموحدة الحالية والمقبلة.

”ويدين مجلس الأمن بشدة قيام حركة الشباب وغيرها من المجموعات المسلحة في الصومال باستهداف وعرقلة جهود إيصال المساعدات الإنسانية، ويطالب جميع الأطراف بضمان الوصول الكامل والآمن ودون معوقات من أجل تقديم المعونة الإنسانية في الوقت المناسب.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تعزيز قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك من خلال تطوير

القيادة والسيطرة الفعالتين. وإن المجلس إذ يؤكد على اضطلاع الصوماليين بالمسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاستقرار السياسي والأمن وسيادة القانون، فإنه يحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على المساهمة بسخاء وعلى وجه السرعة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المخصص لمؤسسات الأمن الصومالية، وتقديم المساعدة إلى قوات الأمن الصومالية.

”ويعترف مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية في توطيد الأمن والاستقرار في مقديشو. ويعرب المجلس عن أسفه العميق للخسائر في الأرواح التي سقطت في القتال الذي دار في الآونة الأخيرة، ويعترف بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية. ويعرب المجلس عن خالص امتنانه لحكومتي أوغندا وبوروندي لالتزامهما تجاه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويقدم تعازيه لهما وللحكومة الاتحادية الانتقالية وللشعب الصومالي.

”ويدين مجلس الأمن جميع الاعتداءات، بما في ذلك الاعتداءات الإرهابية على الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسكان المدنيين، التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة والمقاتلون الأجانب، ولا سيما حركة الشباب.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية توفير موارد مضمونة وموثوقة في حينها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كي تضطلع بولايتها على نحو أفضل. ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات على وجه السرعة ودون تحفظات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المخصص لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو تقديمها مباشرة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويحيط المجلس علما بالتوصيات الصادرة بشأن الصومال عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ويؤكد عزمه على إبقاء الحالة قيد الاستعراض. ويشجع النشر الكامل لقوام إضافي تابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعداده ٠٠٠ ٤ جندي وفق ما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٦٤، وذلك في أسرع وقت ممكن.

”ويشدد مجلس الأمن على مسؤولية جميع الأطراف والجماعات المسلحة في الصومال عن الوفاء بالتزاماتها بحماية السكان المدنيين من آثار الأعمال العدائية، ولا سيما عن طريق تجنب أي استعمال عشوائي أو مفرط للقوة. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها أطراف النزاع ضد الأطفال في الصومال، ويحث على التنفيذ الفوري لجميع الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في الصومال.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء التهديد الذي تمثله القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، ولا سيما انتشار خطر القرصنة ليمتد إلى غرب المحيط الهندي، وزيادة قدرات القراصنة، وازدياد حدة العنف الذي يمارسه القراصنة. ويدين مجلس الأمن بعبارات شديدة اللهجة هذا النوع من العنف، بما في ذلك أخذ الرهائن والقتل وما إلى ذلك من أعمال عنف ترتكب ضد الأفراد. ويدرك مجلس الأمن أن

استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال يسهم في تأجيج مشكلة القرصنة والسطو المسلح، ويشدد على الحاجة إلى حل شامل للتصدي للقرصنة والأسباب الكامنة وراءها.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، إلى الامتناع عن أي عمل ينتهك الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال وإريتريا، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمحاسبة منتهكي الحظر، ويؤكد أهمية تعزيز عملية رصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال وإريتريا من خلال التحقيق المتواصل واليقظ في الانتهاكات، مع الأخذ في الاعتبار أن الإنفاذ الصارم لحظر توريد الأسلحة سيؤدي إلى تحسين الوضع الأمني العام في المنطقة.

”ويرحب مجلس الأمن بمساعي الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وغيرهما من المنظمات الإقليمية، الرامية إلى إشاعة السلام والاستقرار في الصومال، ويجدد تأييده الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولبلدان الاتحاد المساهمة بقوات عسكرية وشرطية، وخصوصا أوغندا وبوروندي“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس لأمن تحت الرمز S/PRST/2011/6.

السيد آباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، ورئيس وزراء الصومال، والممثل الخاص لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد ديارا، على بياناتهم. ونرحب بالعناصر الواردة في البيان الرئاسي (S/PRST/2011/6) ونؤيدها بقوة. أود أن أبرز بضع نقاط هامة. أما النسخة الطويلة من بياني فسيجري توزيعها.

تشعر تركيا بالقلق الشديد إزاء استمرار دوامة العنف في الصومال. وبصورة مماثلة، نشعر بالجزع جراء الأزمة الإنسانية.

ونشيد بالدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشكر البلدان المساهمة بقوات، ونعرب عن مشاعر العزاء على ما لحق بها من خسارة في الأرواح. ونعتقد أنه ينبغي تزويد البعثة بتمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به ومستدام، ليتسنى لها تنفيذ ولايتها بفعالية. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يأذن بمجموعة تدابير دعم معززة للبعثة تمول من أنصبة الأمم المتحدة المقررة.

تعتقد تركيا أن الوسائل العسكرية يجب أن تقترن بخطوات تتخذ على الجبهة السياسية. فأولا وأخيرا، ينبغي للمؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تضاعف جهودها للاتصال بمجموعات أخرى والسعي إلى إشراكها في عملية جيبوتي السياسية وتعزيز علاقاتها مع السلطات المحلية في البلد. أما المهام المعلقة، لا سيما صوغ الدستور الجديد، فينبغي الفراغ منها بعد شهر آب/أغسطس عندما تنتهي الفترة الانتقالية.

تؤيد تركيا من حيث المبدأ فكرة تمديد الفترة الانتقالية ما دامت تُتخذ القرارات في هذا الصدد بطريقة منسقة وتوافقية. ونرحب بجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا وجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية للتوصل إلى حلول توفيقية للمسألة.

ونقدر الالتزام الحقيقي لرئيس الوزراء محمد وحكومته بتحقيق أهداف دولة عاملة مع تفعيل جميع هياكلها الأساسية. ونعتقد أنه يتعين على الشركاء الدوليين في الصومال تمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية، ولا سيما

تزويدها بالموارد المالية اللازمة والامتناع عن القيام بخطوات يمكن أن تقوض سلطة الحكومة المركزية.

إن تركيا تؤيد تأييدا كاملا الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. ونشيد بالجهود البناءة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في سبيل التوصل إلى حل دائم للمشكلة في الصومال.

بتاريخ ٢١ آذار/مارس، ستترأس تركيا الاجتماع العام الثامن لفريق الاتصال الدولي المعني بالقرصنة أمام الساحل الصومالي. ومع زيادة عمليات الاختطاف وتصاعد أعمال العنف التي يقوم بها القراصنة، هناك حاجة ملحة لوضع خطة استراتيجية لمكافحة القرصنة بطريقة منهجية.

إننا نعتقد أن الاجتماع العام المقبل سيتيح فرصة ذهبية لمناقشة المسألة بطريقة كلية. ونعتقد، كذلك، أن اجتماع اليوم سيوفر مساهمات قيمة لمناقشاتنا داخل مجموعة الاتصال. ومن هذا المنطلق، نحن نرى أن الاجتماعين متآزران.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على المبادرة لعقد هذه المناقشة. ويسعدنا أن نرى وجود دولة رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية معنا في هذه الجلسة. إننا نؤيد البيان الذي أدلى به السفير ديارا ونتقدم له بجزيل الشكر على ذلك.

إن الحالة في الصومال ما زالت حرجة. وأسباب ذلك غنية عن البيان. أولا، تقترب الفترة الانتقالية من نهايتها. ونحن ندرك أن المهام التي كان على الحكومة الاتحادية الانتقالية الاضطلاع بها خلال الفترة الانتقالية لم يكتمل إنجازها. ولهذا السبب ولأسباب أخرى، لا يمكن القول أن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد اضطلعت بجميع مسؤولياتها. ولكن السماح للفترة الانتقالية بأن تنتهي، وبالتالي السماح لعملية جيبوتي للسلام بالانهيار، لا يمكن أن يكون خيارا مقبولا. وهذا ما يفسر الخطوات التي اتخذت من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. وبات الآن أمرا ملحا للغاية أن تضطلع الحكومة الاتحادية الانتقالية بتلك المهام في أسرع وقت ممكن.

ثانيا، لقد شهدنا خلال الأيام القليلة الماضية أن الحكومة الاتحادية الانتقالية مؤهلة تماما لتعزيز قدرتها على إحراز التقدم في المجال الأمني، وهو أمر أساسي تماما بوصفه الحد الأدنى المطلوب لما ينبغي أن تفعله في القطاعات الأخرى. إن الزخم الذي تجلى مؤخرا يجب الإبقاء عليه وتوسيع نطاقه. وهذا أمر أساسي للغاية سواء من أجل تعزيز مصداقية الحكومة الاتحادية الانتقالية أو لتوجيه رسالة مفادها أن العنف بعيد كل البعد عن الطريق نحو المستقبل. وبقدر ما يتعزز الإبقاء على الزخم واستمرار تحقيق المزيد من المكاسب، تتقلص الفرص أمام أعداء السلام للاستفادة من الخوف الذي زرعوه في نفوس المواطنين.

ومن هذا المنظور أيضا، تبدو الحالة في الصومال حرجة للغاية. وهناك فرص ينبغي اغتنامها. والسؤال المطروح يتعلق بما إذا كان كل أصحاب المصلحة مستعدين لذلك. وليس مجديا العزف على وتر ضعف الحكومة الاتحادية الانتقالية. ومع ذلك، من المهم أن تكفل الحكومة التنفيذ الكامل لاتفاق ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ مع أهل السنة والجماعة، وخاصة في مجال الأمن، فضلا عن تعزيز تعاونها مع جميع الملتزمين بالسلام وبعملية جيبوتي للسلام. ونود التأكيد على الأهمية البالغة للامتثال لمبدأ أن اتفاق جيبوتي يظل الأساس لتوطيد عملية المصالحة الوطنية في الصومال.

بيد أن الكثير ما زال متوقعا من الآخرين، بما في ذلك من مجلس الأمن. فالقرار ١٩٦٤ (٢٠١٠) لم يستجب إلا جزئيا للطلب الذي قدمه الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن فيما يتعلق بالقوام المأذون به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومجموعة الدعم للبعثة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، وفرض حصار بحري ومنطقة محظورة للطيران فوق الصومال، بالإضافة إلى تنفيذ فرض جزاءات فعالة ضد المخالفين. وقد أصبحت تلك أمورا أكثر إلحاحا، بما في ذلك بسبب تردي الحالة الإنسانية في البلد. فلا ينبغي أن يقع المحتاجون رهائن في أيدي من يعاملونهم بقسوة.

ويسعدني أن ألاحظ أن بلدان الهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية تواصل أداء دورها. وفي هذا الصدد، فإننا نعرب عن امتناننا لأوغندا وبوروندي على استمرارهما بتقديم التضحيات. ونحن سعداء بالتعاون المعزز الذي تمكنا من تحقيقه فيما بين البعثة والمكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي تجسد في مذكرة التفاهم الموقعة في نيسان/أبريل من العام الماضي، والقاضية بتعزيز المشاورات والتنسيق، وأصبحت أساسا للاستراتيجية الإقليمية المشتركة التي اتفق عليها في شباط/فبراير من هذا العام. ولعل تلك المذكرة ستصبح نموذجا لمناطق أخرى.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على مبادرتكم المرحب بها، من خلال مناشدة مجلس الأمن بتوجيه اهتمام أكبر مما حظيت به الحالة في الصومال حتى الآن، وأود أن أعرب عن الشكر لجميع الدول التي قدمت المساعدات للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن الحالة في الصومال. وأود أن أشكر الأمين العام، ورئيس وزراء الصومال، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في الصومال، على بياناتهم التي استمعت إليها باهتمام.

وتؤيد إيطاليا بالكامل البيان الذي أدلى به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ولا تزال إيطاليا تدعم الجهود القيمة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السفير ماهيغا، وتظل إيطاليا تشارك مشاركة كاملة في جميع المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة وبشكل ثنائي في تعزيز عملية السلام في الصومال. وفي الواقع، يظل الصومال يمثل مصدر خطر فيما يتصل بالإرهاب العالمي، والجريمة المنظمة الدولية والأزمة الإنسانية.

وتظل حركة الشباب الإسلامية المتطرفة تشكل تهديدا للمؤسسات الاتحادية الانتقالية في مقديشو، ولبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي المقام الأول لجميع الصوماليين، الذين ظلوا يعانون لأكثر من ٢٠ عاما. إن ظاهرة الجفاف المستمرة، يمكنها بسهولة أن تتحول إلى كارثة إنسانية. وفي جميع المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، تمنع المعونة الدولية من الوصول، بينما تواجه الأغذية والمياه التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة خارج مناطق سيطرتها خطر عدم تلبية الاحتياجات بصورة كافية. وتظل القرصنة تمثل خطرا واضحا وماثلا في منطقة آخذه في الاتساع في المحيط الهندي.

وتحتاج الصومال إلى جهود أقوى من المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار والأمن ولصد خطر امتداد الإرهاب

عبر الحدود. وعلى غرار البلدان الأخرى، تؤيد إيطاليا بقوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن والشرطة الصومالية في استراتيجيتها المتبعة لبسط سيطرتها الفعالة على أراضي البلد. كما أننا نشارك في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في جهود التعمير، وبالتالي في تنفيذ استراتيجية مدنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

إن بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، التي ساهمت فيها إيطاليا منذ إنشائها، تعمل بنجاح. وقد جددت الولايات المتحدة وإيطاليا الدعم المالي لزيادة ٠٠٠ ٨ جندي إضافي. غير أن هذا العدد ليس كافيا. فقد ظلت قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية بحاجة ماسة إلى عملية إصلاح جادة في التنظيم والقيادة والتحكم.

لقد جدد رئيس وزراء الصومال اليوم مناشداته لتقديم مساعدات سياسية ومالية أكبر للحكومة الاتحادية الانتقالية من المجتمع الدولي. ويقتضي الوقت القصير المتبقي حتى النهاية الطبيعية للولاية الانتقالية اتخاذ إجراءات فورية، على الرغم من استمرار المناقشة بشأن تمديد تلك الولاية. إن تلبية الحاجة إلى نظام دستوري جديد بعد شهر آب/أغسطس، عبر إجراءات ملموسة ونهج منسق من جانب المجتمع الدولي، تبقى أمرا أساسيا.

ويبدو أن أطرافا دولية رئيسية تتشاطر فكرة أن هناك حاجة لتكثيف جهود التواصل السياسي الشاملة التي أطلقتها عملية جيبوتي للسلام. وبذلك، لا بد من زيادة دور الكيانات المحلية أيضا بغية تأمين شرعية وتمثيلية أي هيكل دستوري. وتحقيقا لذلك، ندعو إلى تعاون متزايد بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والإدارات المحلية.

وتشجيعا لهذا التعاون المعزز وتحسين التنسيق بين المؤسسات المركزية والقوى المحلية، فإن المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يبقى داعما للحكومة الاتحادية الانتقالية، عليه أن يضمن تقديم مساعدة أكبر للمناطق المستقرة التي لم تسقط تحت سيطرة حركة الشباب، مثل بونتلاند وجلجدود وصوماليلاند.

وإيطاليا ترى من الضروري بذل جهود دولية أقوى وأكثر استعجالا من أجل مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على معالجة مشكلة القرصنة الخطيرة قبالة السواحل الصومالية، التي اتسع نطاقها وتزايدت حدتها. وعلى الرغم من الجهود الجارية لأساطيل بحرية مختلفة في المنطقة، ما زالت القرصنة تمثل تهديدا رئيسيا بينما تزداد الحالة تدهورا. ونحن نشارك بفعالية في عملية أطلنطا للاتحاد الأوروبي وفي العمليات البحرية ”درع المحيط“ التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وستحرص إيطاليا على تولي قيادة أسطول الناتو خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١.

وما فتئت إيطاليا تولي أولوية للملاحقة القضائية واحتجاز القراصنة الذين يلقى القبض عليهم، وتلك نتيجة منطقية تماما للجهد الضخم المبذول في أعمال الدورية وأحد المتطلبات الضرورية لمكافحة فعالة للقرصنة. ولذلك، نؤيد التوصية الواردة في تقرير المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتصلة بأعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية (S/2011/30، المرفق) بإنشاء محكمة صومالية ذات ولاية قضائية تتجاوز النطاق الإقليمي وذات مكون دولي، وسنرحب باعتماد مجلس الأمن أي إجراءات في هذا الخصوص.

وفضلا عن ذلك، تؤيد إيطاليا الدعوة إلى زيادة الجهود للحد من تدفقات الأموال غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة قبالة السواحل الصومالية، كما أنها مستعدة لتيسير إجراء مناقشة بين الأعضاء المهتمين في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة السواحل الصومالية حول السبيل الأمثل للمضي قدما. ونحن مستعدون أيضا لقيادة جهد دولي لوضع

مقترحات عملية لتعطيل الشبكات المالية المرتبطة بالقرصنة عن العمل وإبلاغ النتائج التي نتوصل إليها للاجتماع العام لفريق الاتصال.

إن عدم الاستقرار الصومالي يشكل تهديدا للمنطقة ويغذي مشاكل متعددة، منها الإرهاب. وكمسألة ملحة، لا بد أن تجتمع كلمة المجتمع الدولي على استراتيجية شاملة لتشجيع التنمية والسلام والأمن في الصومال.

الرئيس (تكلم بالصينية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وعليه، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.